



الكتابات
الفنية

المجالس

البلدية

في حوض البحر

الأبيض المتوسط

تحرير: نورا لافي

ترجمة: عثمان مصطفى عثمان

2213





فكرة هذا الكتاب ومحته هو الطريق إلى الحداثة من زاوية الشؤون البلدية.

توفر الباحثون في هذا الكتاب على دراسة المجالس البلدية لبعض مدن مطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط، بغية التوصل إلى بدايات الحداثة؛ كيف كانت، وعلى أي نحو سارت. وقد اجتهد الباحثون لل Hutchinson المسبقة الشائعة، والتي ترى أن الحداثة إنما جاءت على يد الاحتلال الأجنبي فقط، وكانت بلاد العرب، وولايات الدولة العثمانية خلوا منها. فقد أثبتوا في بحث تلو الآخر، أن الحداثة كانت قد بدأت بالفعل قبل المجمة الاستعمارية، بل وأن المجالس البلدية، التي كانت من أدواتها، لعبت دوراً مهماً في مقاومة النفوذ الأجنبي، تأرجح بين النجاح والفشل، حسب ظروف كل مدينة والقرية التي تمر بها.

المجالس البلدية في حوض البحر الأبيض المتوسط

المركز القومى للترجمة
تأسس فى أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور
مدير المركز: أنور مغبث

- العدد: 2213
- المجالس البلدية في حوض البحر الأبيض المتوسط
- نورا لافي
- عثمان مصطفى عثمان
- اللغة: الفرنسية
- الطبعة الأولى 2016

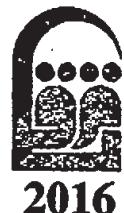
هذه ترجمة كتاب:
Municipalités Méditerranéennes:
Les réformes urbaines ottomanes au miroir d'une histoire comparée
(Moyen-Orient, Maghreb, Europe méridionale)
Sous la direction de Nora Lafi
Copyright © Klaus Schwarz Verlag Berlin
Arabic Translation © 2016, National Center for Translation
All Rights Reserved

حقوق الترجمة والنشر بالعربية محفوظة للمركز القومى للترجمة
شارع الجبلية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: nctegypt@nctegypt.org Tel: 27354524 Fax: 27354554

المجلس البلدي في هوض البحر الأبيض المتوسط

تحریر : فواد لافے

ترجمة : عثمان مصطفى عثمان



بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشؤون الفنية

المجالس البلدية في حوض البحر الأبيض المتوسط
تحرير: نورا لافي، ترجمة: عثمان مصطفى عثمان،
ط ١ - القاهرة : المركز القومي للترجمة، ٢٠١٦
٥٠٤ جن، ٢٤ سم
المجالس البلدية
(أ) لافي، نورا (محرر)
(ب) عثمان، عثمان مصطفى (مترجم)
(ج) العنوان
٣٥٤,٧٤

رقم الإيداع ٢٠١٢ / ١٣٣١٨
الترقيم الدولي: 3- 184 - 977- 216 - I.S.B.N - 978
طبع بالهيئة العامة لشئون المطبع والأميرية

تهدف إصدارات المركز القومي للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربي وتعريفه بها، والأفكار التي تتضمنها هي اتجاهات أصحابها في ثقافاتهم، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المركز.

المحتويات

7	تمهيد: بحث جماعي لدراسة بلديات البحر الأبيض المتوسط.....
11	نورا الافي المقدمة
القسم الأول	
عناصر مسار مقارن: نهاية النظام البلدي القديم في إيطاليا	
الفصل الأول: الكوزموبوليتانية، وأعيان الحضر والديكتاتورية	
45	المستيرية: رهانات الإصلاح البلدي في ليفورن، ١٧٨٠
صمويل فيتا	
الفصل الثاني: من بلدية النظام القديم إلى البلدية الإيطالية: روما في القرن التاسع عشر.....	
65	دينيس بوكيه
القسم الثاني	
الإصلاحات البلدية العثمانية والإطار المؤسسي الموروث	
الفصل الثالث: من الخدابة الإدارية إلى التحديث الحضري: إعادة تقييم	
97	بلدية القدس العثمانية ١٨٦٧-١٩١٧.....
ياسمين أفتشى وفانسان لومير	

187	الفصل الرابع: جذور المجلس البلدي في بيروت (١٨٦٠-١٩٠٨) جنس هانسن
	الفصل الخامس: التنظيم الحضري بين اللوائح العثمانية، والمصالح الخاصة، والمشاركة السياسية: بلدية دمشق في أواخر العصر العثماني
245 (١٨٦٤-١٩١٨)
	ستيفان فيبر
	الفصل السادس: السلطات الحضرية في تونس أواخر العصر العثماني: استمرار النظام القديم.....
311 نورا الافي
	القسم الثالث .
	البلديات العثمانية وهجمة الرهانات الاستعمارية
	الفصل السابع: بلدية بيروت (١٩٢٠-١٩٤٣): توازن صعب بين الميراث العثماني وقيود الانتداب.....
343 كارلا إد
	الفصل الثامن: بلدية عثمانية في مواجهة القومية والاستعمار: رودس
405 ١٩١٢ دنيس بوكيه
	القسم الرابع
	البلديات ومشاريع الحضارة في أواخر القرن العشرين
457	الفصل التاسع: النشاط الحضري لبلدية تونس في أواخر القرن العشرين إيما بشير العواني
482 بيلوجرافيا

الفصل الخامس

التنظيم الحضري بين اللوائح العثمانية، والمصالح الخاصة، والمشاركة السياسية: بلدية دمشق في أواخر العصر العثماني (١٨٦٤-١٩١٨)

ستيفان فيبر

تعتبر دمشق - العاصمة السياسية والثقافية الحالية لسوريا - واحدة من أقدم مدن العالم التي ظلت مأهولة بالسكان دون انقطاع منذ نشأتها. وقد ظلت طيلة قرون من تاريخها حاضرة بلاد الشام، كما كانت عاصمة ولاية الشام (السورية منذ ١٨٦٤) العثمانية بين عامي ١٥١٦ و١٩١٨، وأحد المراكز الحضرية الرئيسية في الدولة العثمانية. وكان محور القاهرة - دمشق على أهمية خاصة في العالم العربي قبل ذلك عدة قرون. ولو كانت القاهرة قد لعبت دور المرجعية الرئيسية للدمشق في العصور الفاطمية (٩٧٠-١٠٧٦) والأيوبيّة (١١٧٦-١٢٦٠) والمملوكيّة (١٢٦٠-١٥١٦)، فقد أصبحت استانبول، بعد اندماجم الشام لحظيرة الدولة العثمانية، هي التي تلعب هذا الدور لقرون عديدة؛ حيث أصبحت هي قطب الجاذبية السياسية - والثقافية أيضاً إلى حد بعيد - الرئيسي لبلاد الشام^(١) منذ ١٥١٦.

(١) كان مصطلح "بلاد الشام" قبل ١٩٢٠ يُطلق على المساحة التي تشمل اليوم سوريا، ولبنان، والأردن، والأراضي الفلسطينية المحتلة وفلسطين. وفي سنة ١٨٦٤ تم إنشاء ولاية سوريا العثمانية (ولاية سوريا) والتي كان يطلق عليها في السابق إيدال الشام، وعاصمتها دمشق.

وقد أضحت التأثير العثماني ملحوظاً في فترة مبكرة؛ حيث نستطيع أن نلحظه منذ القرن السادس عشر، على المستوى الثقافي، من الأزياء إلى العمارة، ولكن دون أن يتحول المجتمع والمشهد الحضري في دمشق تجولاً تماماً ونهائياً. ظل الحال على هذا النحو في القرون التالية^(١)، ولم يتغير الوضع إلا في أواخر القرن التاسع عشر، عندما تم فرض معايير وقواعد لم تعهدها الفترات السابقة، وذلك في إطار الإصلاحات التي شهدتها الدولة العثمانية. يهدف مقالنا هذا إلى تتبع آثار تلك الإصلاحات الإدارية على المشهد الحضري في دمشق، انتلاقاً من إنشاء البلدية. وسوف تدور القضايا الرئيسية التي سنعالجها حول العمارة والتخطيط الحضري، كما ستطرق، بشكل غير مباشر، إلى التاريخ المؤسسي للمجلس البلدي أيضاً. استندت معلوماتنا، بشكل أساسي، إلى دراسة قمنا بها للمنشآت العثمانية في دمشق^(٢) وقد قارنا هنا نتائج تلك الدراسة بما أوردته المصادر المكتوبة من معلومات.

تركزت دراستنا المذكورة على تاريخ المنشآت التجارية والسكنية، وعلى المركز الجديد المتمثل في ميدان المراجة. لذلك، فقد استقينا معلوماتنا عن المجلس البلدي، بشكل غير مباشر، من دراسة التحولات التي طرأت على المساحة الحضرية. وتجدر

(١) حول تأثير العمارة العثمانية على استمرارية النماذج المحلية انظر Kafescioglu (1999)، Weber (1997-1998)، Meinecke (1978).

(٢) أجريت هذه الدراسة بتمويل من الجمعية الألمانية للدراسات Deutsche Forschungsgemeinschaft (DFG)، والمعهد الألماني للأثار Deutsches Archäologisches Institut (DAI) بدمشق. كذلك لقيت الدراسة دعماً من هيئة الآثار السورية. وأود أنأشكر هنا بشار البري لما قدمه من مساعدة في الرسوم التوضيحية، وإلى ول夫-ديتر ليمكه-Wolf-Dieter Lemke لصاحبه بنشر بطاقات المعابدة "كارت بوستال" التاريخية التي تضمها بجموعته. قام بترجمة هذا المقال عن الألمانية دنيز بوكيه.

الإشارة هنا إلى أن مصادرنا الأولية شملت المنشآت وسياقها الحضري. أما بالنسبة للمصادر المكتوبة، فقد تأسست دراستنا لها على مجموعات مركز الوثائق التاريخية (الأرشيف الوطني) بدمشق، خاصة سجلات المحاكم الشرعية. وقد استخدمنا كذلك الحوليات العثمانية (السلنامة) الخاصة بولاية الشام.^(١) ونظرًا لأنني لم أستطع الوصول إلى الأرشيفات المتعلقة بنشاط المجلس البلدي، فقد يكون من المفيد أن تتم متابعة دراسة بلدية دمشق بعيدًا عن المنطلقات الفكرية المطروحة هنا.

دمشق في أواخر العصر العثماني

مررت الدولة العثمانية، في القرنين السابع عشر والثامن عشر، بفترة أزمات عميقة. فقد تكرر فشل الدولة، في هذين القرنين، على الصعيدين العسكري والاقتصادي، كما شهدت أيضًا ثورات لأسباب اجتماعية في بقاع عدة، أثبتت جهument محدودية سلطان السلطة المركزية في كثير من مناطق الدولة. وفي القرن الثامن عشر استطاعت العديد من الأسر الحاكمة أن تقبض على زمام الأمور في العديد من

(١) سوف نرمز إلى مركز الوثائق الوطنية (الأرشيف الوطني السوري) فيما بعد بالحراف "موو".
وسوف نرمز بالحرف "س" للسجل و "و" للوثيقة. بالنسبة للسلنامة فسنذكر عددها يليه (السنة المجرية / السنة الميلادية). كذلك رجعنا إلى أرشيفات القناصل الأجنبية في دمشق، خاصة مكتب السجلات العامة Public Record Office في لندن، حيث رجعنا فيه إلى مجموعات وزارة الخارجية، PRO-FO (Politisches Archiv) وكذلك إلى الأرشيف السياسي AA, autrefois Bonn des Auswärtiges Amt. واستعنا أيضًا بكتب ومذكرات الرحالة، والصحف، فضلًا عن السير الذاتية والأعمال التي عُنيت بأوصاف الأشخاص أو سيرهم. وأود هنا أن أتوجه بالشكر إلى أكرم الألبى على المساعدة التي قدمها لي في أثناء بحثي في مركز الوثائق، وكذلك للسيدة دعد حكيم مديرية المركز.

الولايات فتحكمها، باسم السلطان بالطبع، ولكن في استقلال نسبي عن سلطنته. وقد قبلت الدولة بهذا الوضع في بعض الحالات، ورضخت له في حالات أخرى. وهو ما حدث أيضاً في دمشق، حيث تولى أبناء آل العظم منصب الوالي فيها تسعة مرات بين عامي ١٧٢٤ و١٨٠٨.^(١) وقد شهدت فترة التحول بين القرنين الثامن عشر والتاسع عشر حكاماً محللين أقوياء في الشام، مثل ظاهر العمر (ت. ١٧٧٥)، وأحمد باشا الجزار (١٧٧٥-١٨٠٤) وبصیر الثاني (١٧٨٩-١٨٤٠)، لم يتبعوا التعليمات الواردة من استانبول إلا قليلاً^(٢)، حتى أن أحد الأهداف الرئيسية للإصلاحات العثمانية، منذ عهد السلطان محمود الثاني (١٨٣٩-١٨٠٨) بالذات، تمثلت في الحد الصريح من سلططات النُّخب المحلية في ولايات الدولة. على أن هذا الهدف لم يتحقق إلا جزئياً، إذ نجد أن أحد محظوظاته في القاهرة، وهو محمد علي (١٨٤٨-١٨٠٥)، يعلن استقلاله ويدأ في تنفيذ برنامج إصلاحي خاص به.

وبعد أن تم تحديد الجيش المصري بمنصب محمد علي على السلطان في رسائل حملة بقيادة نجله إبراهيم باشا تنجح في احتلال كل بلاد الشام. خلال فترة الحكم المصري (١٨٣٢-١٨٤٠) تم إدخال إصلاحات عديدة، على المستويين العسكري والاقتصادي، وكذلك إصلاحات تتعلق ببنيات الإدارة، في الشام بوجه عام وفي دمشق العاصمة على وجه الخصوص، وظلت تلك الإصلاحات في جوهرها مطبقة بعد العودة إلى حظيرة الدولة العثمانية. ثم جاءت البداية الحقيقة للإصلاحات

(١) انظر Azms u.a.: Barbir (1980), Ràfiq (1965) 235 ff; Schatkowski-Schilcher (1985) 29 ff؛ المنجد (١٩٤٩) ٧٧ وما بعدها.

(٢) انظر Philipp (2001).

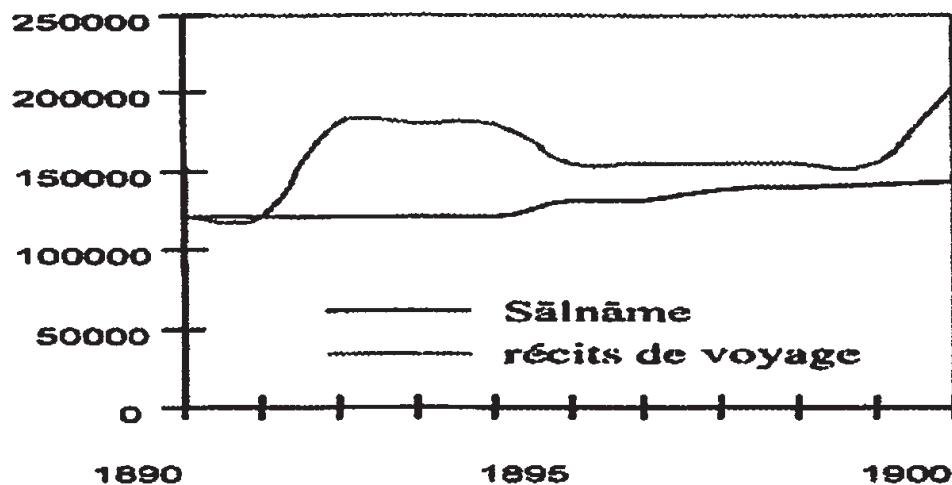
الكبير في استانبول مع القرارين الشهيرين: الخط الشريف (١٨٣٩) والخط الهمایوني (١٨٥٦)، وللذين صدرًا في عهد السلطان عبد المجيد (١٨٦١-١٨٣٩)، وللذين وضعوا أيضًا أستاذًا جديدة لتنظيم الجيش، والإدارة، والمجتمع، والاقتصاد.

وقد أدت الانقلابات الاجتماعية التي نتجت عن الإصلاحات، وكذلك الاندماج المتنامي في السوق العالمية والاعتماد على تلك السوق، إلى اندلاع العديد من الثورات، في خمسينيات القرن التاسع عشر، في الدولة العثمانية، لأسباب اجتماعية – اقتصادية بكل تأكيد. ووصلت تلك الأضطرابات المأساوية إلى ذروتها في دمشق في ستينيات القرن التاسع عشر، خاصةً مع وقوع مذبحة في حي باب توما المسيحي بالمدينة. وللخروج من تلك الأزمة، وبعد عدة تدابير أولية شديدة الصرامة، تم منح دمشق وضع الولاية النموذج، بموجب إصلاح الولايات المهم الذي جرى في ١٨٦٤. وفي ظل تطبيق تلك الإصلاحات، أصبح دور الإدارة العثمانية ودور سكان دمشق على قدم المساواة في الأهمية. ومع اتباع سياسة التمييز بين الهياكل الإدارية، والتي هيمنت، منذ تلك الفترة، على العديد من مجالات الحياة السياسية، وكذلك تعزيز مشاركة سكان دمشق في الإدارة، شهدت اختصاصات الإدارة الإقليمية والحضرية تعددًا منظماً فيما يتعلق بالمجال العسكري والأمني في البداية، ثم في مجالات الصحة والتعليم. لقد شهدت دمشق تحولاً كبيراً خلال العقود الستة الأخيرة من الحقبة العثمانية، وخاصةً في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (١٩٠٨-١٨٦٧) الذي قاد الإصلاحات بعزيمة قوية لحاكم أوتوقراطي ذي قدرة واسعة على الدعاية، والاندماج، والقمع أيضًا.

ومن الناحية الديموغرافية، شهدت المدينة أيضاً تحولاً كبيراً. ففي سنة ١٨٠٠ لم يكن عدد سكان دمشق يتعدى ٨٠,٠٠٠ نسمة، ولكنه وصل خلال فترة الحكم المصري إلى ١١٠,٠٠٠ ثم إلى ١٢٠,٠٠٠ سنة ١٨٥٠، ليصل إلى ١٥٠,٠٠٠ في أواخر سبعينيات القرن التاسع عشر، ثم يتعدى الأربع مليون نسمة عشية الحرب العالمية الأولى.^(١) وحسب مؤشرات السلنامة فقد تزايد عدد سكان دمشق بين عامي ١٨٩٠ و ١٩٠٠ بنسبة ١٨,٩٪. بل إن روايات الرحالة تطرح أرقاماً أكثر ارتفاعاً بالنسبة للنمو السكاني في المدينة. وقد استمر هذا التحول الديناميكي الحضري خلال فترة الشبيبة التركية أيضاً (١٩٠٨-١٩١٨)، وحتى أدت كارثة الحرب العالمية الأولى العسكرية والإنسانية إلى سقوط الدولة العثمانية. وفي سبتمبر ١٩١٨ غادر رجال الدولة العثمانية الإداريون والعسكريون المدينة بعد ٤٠١ سنة، مخلّين مكانهم لقوات الحلف البريطاني - الهاشمي.

(١) اعتمدنا في كل الأرقام التي أوردناها هنا على البيانات المتوفرة في كتب الرحالة والسلنامة. حول استخدام البيانات الواردة في السلنامة لتأخذ في الاعتبار النساء والأطفال انظر: Weber (2001) 91 f.

شكل ١: النمو السكاني حسب السلنامة ورويات الرحالة بين عامي ١٨٩٠ و ١٩٠٠



التاريخ المؤسسي

لعب المجلس البلدي، منذ أواخر ستينيات القرن التاسع عشر، دوراً مهماً في اندماج سكان دمشق ومشاركتهم في تنظيم مدينتهم. ومن زاوية التاريخ المؤسسي، كان المجلس البلدي خلفاً لمجلس الإدارة والديوان. وقد كان الديوان، بوصفه هيئة تشاور وإدارة تجمع حول الوالي كبار موظفي الإدارة والأعيان، قائماً في دمشق منذ عدة قرون.^(١) ومع إصلاحات القرن التاسع عشر تم التمييز، شيئاً فشيئاً، بين مختلف مهام الإدارة، وتم إنشاء هيئات حكم مختلفة تضطلع كل منها بوظيفة محددة. كانت أولى الخطوات التي اتخذت في هذا الاتجاه، هي تلك التي قام بها إبراهيم باشا أثناء فترة

(١) منذ العصر المملوكي (١٢٦٠ - ١٥١٦) نجد إشارات إلى ديوان الحسبة الذي كان مسؤولاً عن النظام العام والنظام الحضري، ولكن وظائفه المحددة لم تدرس حتى الآن.

الحكم المصري، في يونيو ١٨٣٢. تمثلت خطوة إبراهيم باشا في إنشاء مجلس الشورى ليضطلع إدارة المسائل المالية والقضائية، وكذلك لحماية الأقليات الدينية بالذات، بالإضافة إلى إنشاء مجلس التجارة ليلعب دور المحكمة التجارية.^(١) وقد تابع العثمانيون تلك السياسة بعد استعادة الشام.

في سنة ١٨٤٠ ، تم نشر التعليمات المتعلقة بإنشاء مجالس إدارة في الولايات. وبها أن مثل تلك المجالس كان لدمشق واحد منها بالفعل ، فلم يكن هناك مجال للقيام بأي تغيير^(٢). من أقدم الوثائق التي وصلتنا عن هذا المجلس محاضر جلساته في أربعينيات القرن التاسع عشر (١٢٥٩ / ١٨٣٤ - ١٢٦٠ / ١٨٤٤).^(٣) وتشي وثيقة متعلقة بالأعضاء بأن اختيارهم كان يتم بالتساوي وحسب الأحياء التي يتمون لها^(٤). وفي ١٨٥٤ تم إنشاء مجلس التحقيق.

(١) تذكر الأديبيات أيضاً مجلس الملكية ومجلس العسكرية، ولكن وظائف كل منها ليست معروفة لنا على وجه الدقة. انظر، Ghazzal (1993) 47 ff.; Ma'oz (1968) 102 f.; Bowring (1973) 90 ff؛ كرد على (١٩٨٤)، ٣٦ وما بعدها.

(٢) حول المجلس العثماني في دمشق منذ ١٨٤٠ انظر Awad (1969) 102 ff.; al-'Azma (1987) 183; Davison (1968) 98 ff.; Ghazzal (1993) 47 ff; Kornrumpf (1975); Kremer (1853) 246 f.; Ma'oz (1968, Impact) 338 f.; (1968, Reform) 89 ff, 198 f.; Schatkowski Schilcher (1985) 53 f., 203, 213; Shamir (1968) 360 £; Shaw (1992); Thompson (1993); al-Ustuwāni (1980) 40 ff.

(٣) أطلق عليه أيضاً مجلس الشورى ومجلس شورى الشام العالى: ممو. س ٥ (١٢٥٩ / ٦٠-١٨٤٣)؛ الأوامر السلطانية (س ١-١١). انظر Ghazzal (1993) 24 f., 56 f.; Thompson (1993).

(٤) انظر ممو. س ٥ / ١٠٦ (١٢٦٠ / ١٨٤٤). نجد فيها أسماء الأحياء والأعضاء التاليين: القنوات: محمد علي الجعفري و محمد أغا نامور؛ القيمارية: أنيس الحلبي، ومصطفى الباشا؛ الصالحية: خليل أغا عابد، و محمد أغا باريور؛ العمارنة: حزرة الطواشى، أبو ناصر وأرسلان أغا

ومن بين الأعضاء الذين ضمهم مجلس الإدارة القاضي، والدفتردار (مسؤول الشؤون المالية في الولاية) والمفتي. ولكننا نجد أيضاً، وللمرة الأولى في النظام العثماني، ضمّاناً لتمثيل الأقليات الدينية. وقد اكتسب هذا المجلس نوعاً من الاستقلال عن الوالي، بل كان بمثابة إعادة نظر واسعة النطاق فيما يحق للوالي، جزئياً، أن يقبل أو يرفض من قرارات المجلس.

ويذلك أصبح مجلس الإدارة أحد أدوات السياسة المحلية الرئيسية في دمشق، بما كان له من سلطات إدارية واسعة، بما في ذلك ما يتعلق منها بالشؤون المالية وبالإنتاج الزراعي. كذلك آلت إلى مجلس الإدارة اختصاصات إدارة الأوقاف الدينية واختيار شيخ الطوائف. وكان للمجلس أيضاً اختصاصات عدلية وقضائية، بوصفه هيئة استئناف علياً. غير هذا وذاك، كان المجلس مسؤولاً أيضاً عن الإشراف على كل أنشطة البناء وصيانة المنشآت. ومن ذلك ما نجده في محاضر سنة ١٢٦٠ / ١٨٤٤ من

الشاش؛ الشاغور: عبد اللطيف أفندي، محمد بن إسماعيل؛ الميدان الفوقاني: حسين أغاشموم وأبي علي رشيد؛ الميدان التحتاني: يوسف أغاخ، محمد بن الشيخ علي وسعيد العبدلي؛ سوق ساروغا: حسن أغاخ وأسعد أغاخ الطويل. وقد أورد الأسطوانى الأسماء التالية لما قبل ١٨٥٠: ١-أحمد أفندي العطار الحشبي، مصطفى حلبي يونس-زاده، محمود أفندي حزة العجلاني، محمود أفندي المنير، علي بك رمضان بك، محمد بك العظمة. وبالنسبة لسنة ١٨٥٠ أورد أسماء الأعضاء التاليين: عثمان بك رئيساً، أحمد المالكي، عبد الله العظم، عمر بن عبد الغني بن محمد الغازى، صالح أغاخ المهينى. انظر الأسطوانى (١٩٩٤) ١٥٠ وما بعدها. وقد أشار طومسون إلى وجود ستة موظفين يتمتعون بالعضووية بحكم مناصبهم، بالإضافة إلى سبعة من الأعيان Thompson 462 (1993). حول مجلس الإدارة انظر أيضاً 246 (1853) Kremer. ويذكر الأسطوانى أن الموظف العثماني عثمان بك تمت تسميته رئيساً للمجلس ودفترداراً سنة ١٨٥٠. انظر أيضاً الأسطوانى (١٩٩٤) ١٤٩

إشارات لعمليات متعلقة بمقر نظارة الأوقاف، وبناء خزانة في سراي الوالي^(١). ويعتبر مجلس الإدارة أول هيئة عثمانية نعرف أنها كانت تدير الأمور المتعلقة بتغيير المشهد الحضري بميزانية مستقلة، منذ أربعينيات القرن التاسع عشر.

على أن أثر المجلس على المشهد الحضري ظل، مع ذلك، متواضعاً. ولم يتغير الوضع بشكل جذري إلا مع إصلاح الولايات سنة ١٨٦٤ وإنشاء المجلس البلدي. وحتى وإن كان المجلس البلدي، في شكله وفكرته، انعكاساً للتأثيرات أوروبية، وفرنسية على وجه الخصوص، وإن كان يأتي في إطار حركة الإصلاح على مستوى الدولة العثمانية، والتي بدأت في بيرا وجلاطة، فإننا نستطيع أن نؤكد أنه استمرار، ولو جزئياً، لنهج مؤسسات سابقة، وعلى وجه الخصوص الديوان ومجلس الإدارة^(٢). ولكننا لا نستطيع، مع ذلك، أن نحدد تاريخ إنشاء المجلس البلدي في دمشق على وجه الدقة. يقترح عبد العزيز عوض تاريخ ١٨٧١، استناداً إلى أن الفقرة ١١ من تعديل

(١) انظر موس. س / ٥ و ٦٩ (١٢٦٠ / ١٨٤٤)، س / ٥ و ٦٨ (١٢٦٠ / ١٨٤٤). كانت هناك أيضاً لجنة في استانبول مسؤولة عن الأشغال العامة (*imariye meclisi*) كان مفترضها يشرفون على أعمال الطرق في جميع أنحاء الإمبراطورية. حول اختصاصات المجلس انظر: Findley (1986), Ghaz- zal (1993) 62 ff.; Ma'oz (1968, Reform) 93 ff.

(٢) كان في استانبول، منذ خمسينيات القرن التاسع عشر، سلف للمجلس البلدي هو *Sehir emaneti* وكانت اختصاصاته مشابهة لاختصاصات المجلس البلدي إلى حد كبير. انظر Rosenthal (1980), p. 35. حول موضوع البلدية استناداً إلى نموذج طرابلس (ليبيا) انظر Lafi (2002), وحول القدس انظر Kark (1980). وحول الإسكندرية انظر Reimer (1996). حول دمشق ودور المجلس البلدي انظر كرد على (١٩٨٣) الجزء الخامس، ص. ١٣١، و 360 (1968) 203, 213; Schatkowski Schilcher (1985) 203, 213; Shamir (J. Hanssen 2002) 254.

قانون الولايات (١٨٦٤)، يعود تاريخها إلى تلك السنة.“ ولكن يبدو أيضاً أن رفع مرتبة دمشق إلى مستوى عاصمة ولاية نموذجية، بعد اضطرابات ١٨٦٠ قد أفضى إلى إنشاء المجلس البلدي. فقد عثينا في السلنامه منذ أعدادها الأولى في ١٢٨٥ / ١٨٦٨ - ٦٩ على إشارات إلى المجلس البلدي والذي أطلق عليه أحياناً البلدية، وقائمه بأعضائه.“

كان يتم انتخاب أعضاء تلك المؤسسة، المكرسة للإدارة الحضرية في كل مجالاتها، من بين سكان دمشق من ذوي النفوذ. وقد اتخذت توجهات المؤسسة، والتمييز بين الإدارات، والتمثيل، والاستقلال المالي - والتي استشعرناها منذ فترة مجلس الإدارة في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر - بعدها جديداً بتأسيس المجلس البلدي الجديـد.

انتخابات المجلس البلدي وتركيبته

كان يتم انتخاب أعضاء المجلس، حسبما ذكر عبد العزيز عوض، كل ستين في انتخابات عامة. وكان يتم إجراء انتخابات تجديد نصفي كل سنة“. ولدينا قائمة بأسماء كل أعضاء المجلس البلدي بين عامي ١٨٧١ و ١٩٠٠“. يتراوح عدد

(١) انظر عوض (١٩٦٩) ١٠٩.

(٢) سلنامه ١ (١٢٨٥ / ١٨٦٨ - ٦٩) ٢٣. كتب كرد علي في ١٩٠١ أن المجلس البلدي قائم منذ حوالي ثلاثين سنة. انظر كرد علي (١٩٠١) ٧٩٦.

(٣) انظر عوض (١٩٦٩) ١٠٩.

(٤) سلنامه ١٢٨٥ / ١٨٦٨ = ٦٩ و ١٢٨٦ / ١٨٦٩ - ٧٠ لا تورد سوى الأسماء الأولى. وسلنامه ١٢٩٠ / ١٨٧٣ - ٧٤ لا تورد أسماء الأعضاء.

الأعضاء المنتخبين بين ٩ و٢٨ عضواً. كان المجلس يتكون من ١٣ إلى ١٤ عضواً في المتوسط، ولكن في بعض الفترات، مثل أعوام ١٨٨٤، ١٨٨٦، و ١٨٩٧، وبين عامي ١٩٠٥ - ١٩٠٩، نستطيع أن نعدد ما يصل إلى أربعة مجالس بلدية مختلفة، دون أن نتمكن، حتى الآن، من معرفة ما إذا كان كل منها يخضع حياً مختلفاً في المدينة أو يضطلع بمهام متباعدة^(١). كان رئيس البلدية، حسب القانون، هو العضو الحاصل على أكبر عدد من الأصوات. وهو ما كان يحدث بالفعل، إذ نجد أن بجريدة الشام نشرت في ١٨٩٨ نتائج الانتخابات، والتي يتضح منها حصول محمد الخوجة على أكبر عدد من الأصوات (٥٨٢)، ثم نجد اسمه يظهر في السلنامة ١٣١٦ / ١٨٩٩ - ١٨٩٨ بوصفه رئيس المجلس البلدي^(٢). على أن الأمور لا تسير دائمًا على هوى القانون. ففي انتخابات ١٩١٠، على سبيل المثال، حصل صليب بك على أكبر عدد من الأصوات، ولكن الوالي عين، بدلاً عنه، محمد فوزي باشا العظم رئيساً للمجلس البلدي^(٣). وكان شرط من يحقق له الانتخاب أن يكون من الرعاعيات العثمانين الذكور في دمشق ويزيد سنه على ٢٥ سنة، وليس له سوابق جنائية، ومتعمقاً بأهلية كاملة، ويدفع ضريبة سنوية عن

(١) ٤ في ١٨٨٥ و ١٨٨٦، و ٢ في ١٨٨٧ و ١٨٩٧، و ٣ بين ١٩٠٥ و ١٩٠٩. ذكر الحسني أن نايف باشا أمر في ١٣٠٤ / ١٨٨٦ - ١٨٩٧ بتقسيم البلدية إلى أربعة كيانات. انظر الحسني (١٩٧٩) ج.

١، ٢٧٤. قام نظيم باشا بدمج مجلس ١٨٩٧ لأسباب متعلقة بالتكاليف. انظر الشام عدد ٦٨

١٤ جادى الثانية ١٣١٥ / ١٨٩٧) والشام عدد ٤٤ (٢٤ ذو الحجة ١٣١٤ / ١٨٩٧).

وحول المجالس الثلاثة بين ١٩٠٥ و ١٩٠٩ انظر المقتبس عدد ٦ (٢٧ ذو القعدة ١٣٢٦ / ١٩٠٨)، وعدد ٢٨ (١٧ صفر ١٣٢٧ / ١٩٠٩)، و (PRO (FO 618-3/1.4.1909

(٢) انظر سلنامة ٣٠ (١٣١٦ / ١٨٩٨ - ١٢٥ (٩٩)، والشام عدد ٨٥ (٢٤ شوال ١٣١٥ / ١٨٩٨).

(٣) انظر PRO (FO 618-3/11.10.1910

ثروته لا تقل عن ٥٠ قرشاً. وكان يُشترط للترشح أن يكون المرشح ذكراً من رعايا الدولة العثمانية في دمشق، ولا يقل سنه عن ٣٠ سنة، ومتعمقاً بالأهلية الكاملة، ويدفع ضريبة سنوية عن ثروته لا تقل عن ١٠٠ قرش، ويضاف إليها شرط ألا يكون مستخدماً في مؤسسة أجنبية^(١).

يصعب تحديد عدد سكان دمشق الذين تنطبق عليهم هذه الشروط أو تلك على وجه الدقة. ولكن يبدو أن عددهم لم يكن يتعدى العشرة آلاف فرد مؤهلين للتأثير على السياسة الحضرية. وفي انتخابات ١٣١٥/١٨٩٨ اقتسم الأعضاء الإثنى عشر المنتخبون أصوات ٣٦٧٣ ناخباً؛ بينما وصل عدد الأصوات في ١٩٠٩ إلى ٤٩٦٠^(٢). ولكننا لا نعرف كم كان عدد المرشحين أو الناخبين. يقدر كارك Kark عدد الأصوات في القدس سنة ١٩٠٨ بـ ١٢٠٠ صوت^(٣). وكان العدد في دمشق أكبر بكل تأكيد. ولكن ما نعرفه أن المبدأ المطبق كان يسمح لنجبة دخول معينة بالانتخاب، دون تمييز على أساس المهنة أو الديانة. أما النساء، والأقليات الأجنبية، وغالبية السكان الذين يقل دخلهم عن الحد الأدنى المطلوب فقد كانوا مستبعدين من الحياة السياسية للمدينة. هذه الإقصاءات المؤسسية لم تعوضها، جزئياً، سوى العلاقات الشعبية للمرشحين والبني العائلية.

(١) حسب ما ورد في الشام العدد ٧٤ (٢٧ رجب ١٣١٥ / ١٨٩٧). انظر أيضاً (Kark 1980).

(٢) كانت هناك لجنة منتخبة في كل مكتب تتولى الإشراف على الانتخابات. انظر الشام العدد ٧٤ (٢١ رجب ١٣١٥ / ١٨٩٧).

(٣) انظر المقتبس العدد ٢٨ (١٧ صفر ١٩٠٩ / ١٣٢٧)؛ والشام العدد ٨٥ (٢٤ شوال ١٣١٥ / ١٨٩٨).

Kark (1980) 124 (٣).

ومنذ الإصلاح الانتخابي في ١٨٧٧، وعملياً في دمشق منذ ١٢٨٥/١٨٦٨ - ٦٩، كان المجلس البلدي يتكون من رعايا الدولة العثمانية من سكان دمشق فقط. وهو استنتاج مهم من حيث أنه يمكننا من الحكم على التأثير الأوروبي النسبي في تخطيط البلدات العثمانية وإدارتها.^(١) إن فكرة المجلس البلدي نفسها متأثرة بنموذج أوروبي، بل وكثيراً ما كان يُستدعي متخصصون أوروبيون لإدارة أو تنظيم بعض الخدمات الحضرية، أو خصيصاً لهذا المشروع أو ذاك؛ ولكن ظل الفاعلون المسؤولون في الحكومة الحضرية من العثمانيين فقط.

ساهم مجلس الإدارة، ثم المجلس البلدي، في إدخال الأعيان المحليين في الهياكل الإدارية للدولة العثمانية، بما في ذلك ما يتعلق بالرواتب. فأعضاء المجلس البلدي المتممون إلى عائلات الأعيان، والذين كانوا يستطيعون، قبل التنظيمات، أن يتصرفوا بشكل مستقل، أصبحوا بوصفهم "موظفين" أجراء لدى الدولة، معتمدين عليها بشكل مباشر.

ملامح الحياة المدنية

كان هؤلاء الأشخاص مسؤولين أمام جهات أخرى وليس الدولة فقط، كما ساهموا أيضاً، بفضل العنصر الانتخابي في هذا النظام، في جعل إدارة المدينة وتنظيمها الحضري شأنًا عاماً. فقد كان سكان دمشق يستطيعون في السابق أن يرفعوا العرائض إلى استانبول أو يطلبوا تدخل أعيان أوسع نفوذاً، أو تدخل القنصلين الأوروبيين حتى

(١) انظر Kark (1980) p. 120; Reimer (1996); Rosenthal (1980), surtout p. 101

يؤثروا في عملية اتخاذ القرارات المحلية. ولكن هذا الملجم اتخذ دلالة جديدة مع إدخال الانتخابات المحلية (والأقليمية وانتخابات الأحياء)، وهو ما ساهم في مأسسة المشاركة المحلية. فقد أضحت أعضاء المجلس ممثلين للإدارة العثمانية ولناخبيهم في آن واحد. لذلك فقد كانوا عرضة للانتقادات المحلية، التي قد تفضي إلى عدم إعادة انتخابهم. وتشي دراسة قوائم أعضاء المجلس بأن تلك كانت القاعدة حتى ثمانينيات القرن التاسع عشر، بل وبأن تركيبة المجلس كانت تتغير بشكل كبير. فنادرًا ما كان العضو يبقى في منصبه أكثر من ثلاثة أو أربع سنوات، وما كان بقاء درويش أفندي الحلبي ١١ سنة، وعثمان أغا سمعان ١٢ سنة، ومحمد بك العظم ١٣ سنة، سوى استثناء من القاعدة. كان على الإدارة الحضرية، ولأنها هيئة منتخبة، أن تبرر قراراتها أمام الجماهير، وتتلقى نصيتها من المطالب. وكانت الصحافة أساسا هي الوسيط في التعبير عن الشكاوى.

ففي عام ١٨٩٦، على سبيل المثال، طلب سكان شارع سوق الصوف من المجلس البلدي إقامة جدار فوق الأسطح يفصل سوق مدحت باشا عن المساكن المتاخمة له^(١). ومنذ ١٩٠٨ كان جزء كبير من الميزانية، المقدرة بـ ١٢,٠٠٠ جنيه، يذهب إلى شركة الكهرباء، وكان على المجلس البلدي أن يشرح للجماهير فائدة الترامواي الكهربائي لسكنى دمشق، والذي كان امتيازه قد ذهب إلى الشركة نفسها، ذات رؤوس الأموال البلجيكية^(٢). في الحوليات العثمانية الخاصة بولاية الشام (السلنامه) والتي تغطي الفترة من ١٢٨٥ / ١٣١٨ - ١٨٦٨ / ١٩٠٠ ، وتحفل

(١) انظر الشام العدد ٥ (٩ ربيع الأول ١٣١٤ / ١٨٩٦).

(٢) انظر FO 618-3/6.1.1908 (PRO).

بالكثير من المعلومات عن تنظيم الإدارة والخدمات العامة، كثيرةً ما تصادفنا تقارير عن أعمال الطرق وغيرها من الأعمال المتعلقة بالبنية التحتية، التي قام بها ممثلو النخب في المدينة، الأعضاء في الإدارة الحضرية^(١). وعلى ذلك فقد كانت السلنامة، بذاتها، من أدوات حياة مدينة جديدة تتبع فهماً أوسع لنشاط الحكومة الحضرية والإقليمية، وتقدم لنا بيانات إحصائية ومعلومات متعلقة بالسكان والأشغال العامة والأمور المالية^(٢).

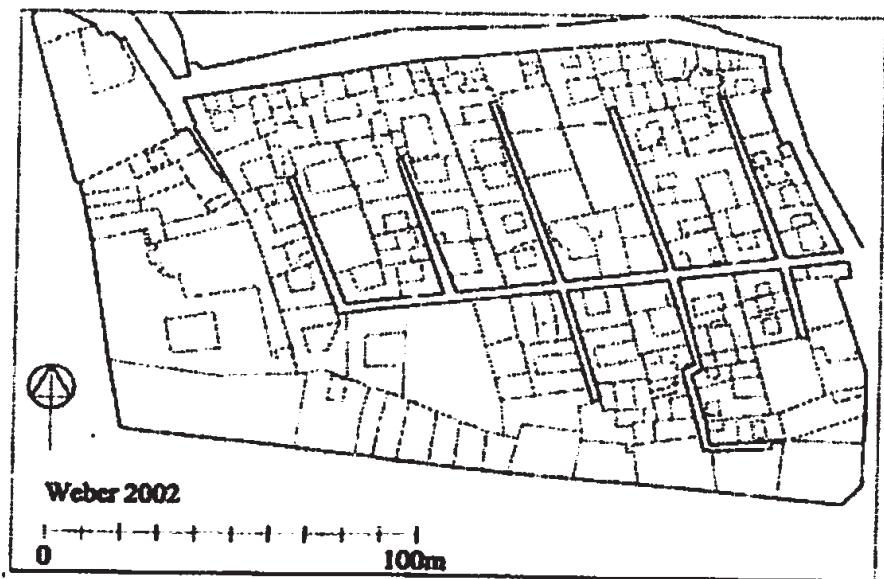
الاختصاصات.. والميزانية.. والتنظيم الحضري

لا نعلم حتى الآن، على وجه الدقة، كيف كان يجري عمل الديوان، قبل التنظيمات، في الإشراف على أعمال التنظيم الحضري، ولا الإطار المالي الذي كان يباشر أعماله من خلاله. على أن أحياه واضحة التخطيط، دققة التنظيم مثل البحصة في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وجديداً في حلب في القرن السادس عشر، تشي بأن هيئة تخطيط ما كانت قائمة قبل عصر التنظيمات^(٣).

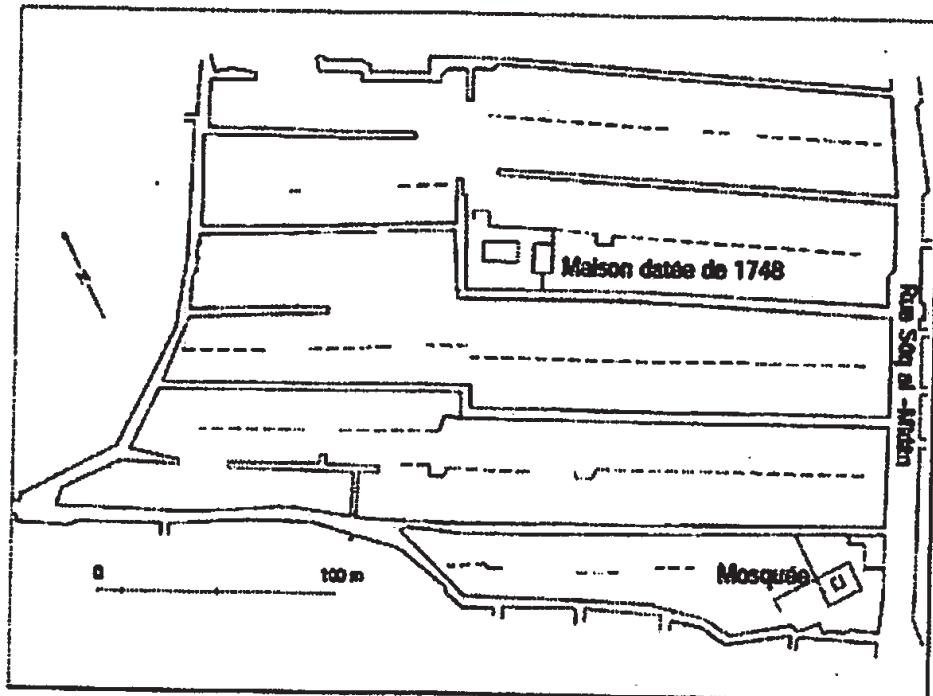
(١) انظر السلنامة ٢٣ (١٣٠٨ / ٠٩ - ١٣٠٩ / ٢٤؛ ١٥٧ / ٩٢ - ١٨٩١)؛ (٢) ١٣١٠ / ١١ - ١٨٩٣ / ٢٥.

(٢) نُشرت الحولية الأولى في استانبول سنة ١٢٦٢ / ١٨٤٥، في عهد الصدر الأعظم مصطفى رشيد باشا. ويدلّانا نرى مصطلح الولاية السورية منذ ١٢٨٥ / ١٨٦٨. انظر السلنامة ٣٠ (١٣١٦ / ١٣١٧؛ ٢١ / ١٨٩٩ - ٩٩ / ١٨٩٨)؛ (٣) Bakhit (1982). انظر أيضاً Duman (1982); al-Husnī (1979) 1,270.

(٣) عن حلب انظر (1982) David؛ وعن الميدان انظر (1985) Raymond.



شكل ٢ دمشق، البحصة



شكل ٣ دمشق، الميدان حسب ريمون

على أن دور المجلس البلدي في تطور المدينة منذ سنة ١٨٦٤ كان هائلاً. فقد كان من اختصاصات البلدية، بموجب مواد القانون، الإشراف على بناء وتحديث البنية التحتية الحضرية:

الإشراف على تشييد كل المباني في المدينة، وتنظيم الشوارع ومواسير المياه، ورصف المدينة وتزيينها، وتوسيتها، وتنظيفها، وإنارةها... إلخ. ومن سلطة البلدية نزع ملكية الأراضي من أجل المنفعة العامة، وإزالة المباني التي تمثل خطراً على الناس، وإصلاح الطرق، وبناء الحمامات العامة، وإنشاء جمعيات إطفاء الحرائق، وتخصيص موقع للمتنزهات والحدائق العامة، وإنشاء الأسواق، وتحديد الضرائب على المركبات. وعلى البلدية أيضاً الإشراف على الموزعين والمكائيل في الحوانين والوكالات، والحمامات العامة، والتقاهي، والمطاعم، والمسارح، وكذلك المدارس، والجمعيات الخيرية وما إليها^(١).

كذلك كانت البلدية تحصل على الضرائب التي يدفعها السكان وتقوم بتسجيل الثروة العقارية. ومنذ أواخر القرن التاسع عشر مرت العديد من المشروعات الإنسانية ومشروعات الطرق بهذه المؤسسة، وكان هذا هو السبيل الذي أصبحت دمشق بموجبه موضوعاً لبرنامج توسيع منظم. كان تحت يد البلدية، حسب ما أورده كرد علي، ما يربو على ١٢,٠٠٠ - ١٣,٠٠٠ جنيه عثماني كل سنة، كان معظمها يأتي من الضرائب على اللحوم. على أن جزءاً صغيراً فقط من هذا المبلغ كان مخصصاً لأعمال البنية التحتية، كما تشي بذلك المعلومات التي ذكرها كرد علي^(٢). وحسبما ورد في جريدة

(1) Parshandata, The officaldom of Turkey, d'après Kark (1980) p. 125

(2) انظر كرد علي (سبتمبر ١٩٠١) ٧٩٦ وما يليها.

الشام، فقد كانت ميزانية البلدية سنة ١٣١٥ / ١٨٩٧ - ٩٨ تبلغ ١,٦٥٤,٦٥٢ قرشاً، كان ٢٠٠,٠٠٠ منها فقط، أي الثُّمن، مخصصة لهذا الغرض^(١).

ظللت أنشطة بلدية دمشق، حتى تلك الفترة قليلة التوثيق. ولكننا نجد منذ أواخر سبعينيات القرن التاسع عشر بيانات متقطمة في السلنامة حول التدابير التي اُخذت في مجال التنظيم الحضري^(٢). لقد كان إصلاح ١٨٧٧ شديد الأهمية في نشاط تلك المؤسسة، بكل تأكيد؛ إذ إنه سمح، من الناحية المالية، بالاستعانة بموظفين جدد (طبيب بلدي، ومهندس بلدي)^(٣). ولكن يجب أن نؤكد أيضاً على أهمية نشاط الوالي مدحت باشا في تلك الفترة، الذي كان من أكبر مناصري الإصلاحات الحضرية في دمشق بين عامي ١٨٧٨ و ١٨٨٠؛ حيث أطلقت في عهده العديد من المشروعات التنظيمية.

بيد أننا لا نستطيع دائِماً أن نجزم بأيهما كان المحرك الأول لهذا المشروع أو ذاك من مشروعات الأشغال العامة، البلدية أم الوالي؟ الاعتقاد الشائع هو أن هذين الطرفين الفاعلين في السياسة الحضرية كانوا يشاركان في اتخاذ القرار، والتخطيط، ومتابعة الأعمال. فكثيراً ما نطالع في أدبيات تلك الفترة أن الوالي كان وراء حملات الأشغال العامة، ولكننا نعتقد أيضاً أنه إنها كان يفعل ذلك بالتنسيق مع البلدية^(٤). فليس من السهل دائِماً أن نحدد مدى الارتباط بين مشروعات الوالي ومشروعات

(١) انظر الشام العدد ٩٣ (٢٧ ذو الحجة ١٣١٥ / ١٨٩٨). وفقاً لموعد مش (مش) س ١٠١٤ / ١٩٩ (١٣١١ / ١٨٩٤) كان الجنيه الذهب العثماني يساوي ١٢٦,٥ قرش.

(٢) انظر السلنامة ١٢ (١٢٩٧ / ١٨٩٧ - ٨٠) ٢٥٥.

(٣) انظر ff 69 (1906-07) Young

(٤) حول هذه المسألة انظر f 192 Fries (2000)

أعضاء المجلس البلدي أو العلاقة بينها، وغا يزيد تلك الصعوبة عدم استطاعتنا الوصول إلى الوثائق الخاصة بنشاط البلدية. على أننا نعلم أن البلدية، والمستشفى، والسراي، ومنتَّشات إدارية أخرى كانت تُموَّل من البلدية، وأنها هي التي خططت سوق الحميدية. ونعلم أيضًا أن بناء محطة السكة الحديدية الخاصة بخط الحجاز أجريت لها مسابقة أدارها المجلس البلدي^(١).

كان للبلدية، بالطبع، نشاط في مجالات أخرى مثل إنشاء البنية التحتية للمرافق العامة والتخطيط الحضري، ولكن من الصعب تحديد هذا النشاط على وجه الدقة. كذلك اضطاعت الإدارة الحضرية بترميم المساجد ومقابر الشخصيات التاريخية، وبيدو أن أعمالها كانت تجري بالتنسيق مع أعمال أخرى خاصة بالطرق تشرف عليها البلدية أيضًا^(٢).

كانت تلك المؤسسة تتولى أيضًا تخطيط وتمويل منشآت عامة أخرى، خاصة تلك الخاصة بالإدارة الإقليمية. ونستطيع أن نفترض أيضًا أن البلدية كان عليها، في كثير من الأحيان، أن تنفذ مهاماً تلقت بشأنها أوامر من استانبول، حتى وإن كنا متأكدين من أنها لم تكن أبداً مجرد امتداد لاختصاصات الحكومة المركزية. ومن ذلك أنها تلقت سنة ١٩٠٩ / ١٣٢٧ تعليمات من نظارة المالية في استانبول تقضي ببيع أو

(١) انظر لسان الحال (١٨٩٩-١٢.١٦) العدد ١١٩١؛ و (١٩٠١-٦.٤.٦١٨) PRO (FO 618-3).

(٢) تذكر السلنامة ترميم مساجد عيسى باشا، والنابلي، والنقشبendi، والسنجدار، والسياسات وأضرحة بلال الحبشي، وصلاح الدين الأيوبي، والشيخ محبي الدين بن عربي، والشيخ حسين الغباوي. انظر السلنامة ١٤ (١٢٩٩ / ١٨٨١-٨٢) ٢٢٥؛ ٢١ (١٣٠٦ / ١٨٨٨-٩) ١٤٧؛ ٣٠ (١٣١٦ / ١٨٩٨-٩٩) ٢٣٧؛ ٣١ (١٣١٧ / ١٨٩٩-١٩٠٠) ١٣٥، ١٣٦، ١٣٢، ١٣٠-١٣١٨ (٢٤٣؛ ٢٤٢) ٢٣٨.

تجديد مقر المحكمة. فقامت البلدية ببيع المقر وأرادت الاحتفاظ بمال نفسها، بحججة أنها هي التي مولت بناءه سنة ١٢٩٦ / ١٨٧٨ - ٧٩ ".

يتضح دور البلدية في الإدارة الحضرية، بجلاء أكبر، في بناء الأحياء الجديدة أو الأعمال الخاصة بالطرق. فنظرًا لأن البلدية كانت تشرف على مجريات تلك الأعمال، فقد كان عليها أن تنشئ وظائف لفنين متخصصين في الإدارة الحضرية والأشغال العامة. ووفق ما ورد في السلنامة فقد كانت هناك الوظائف التالية:-
muhandis / sar- muhandis (مهندس بلدي وإقليمي)، ومساعدين، وآمنة abnīya mudīr (مدير أشغال)، tarīq amīnī (مشرف على الطرق). وتشمل بعض سجلات السلنامة

بوجود مكتب فني بلدي (*nâfi'a idâresî /muhandis dâ'iressi*)، يتكون من كبير مهندسين، ومستشار أعمال، وموظفي^{١٠}.

وقد كان سار مهندس المجلس البلدي (والإقليمي) شخصية مهمة في تنظيم منطقة دمشق؛ حيث كان يشارك في جلسات المجلس البلدي، وله اليد العليا في كل الأشغال العامة التي تجري تحت مسؤولية البلدية.

كانت [البلدية] تشرف على مؤسسات المدينة القائمة (الحدائق العامة، ومستشفي المدينة،... إلخ) وكل التحسينات الالزمة في المدينة والقرى المحيطة بها... وإلى جانب هذه الشؤون العامة، كانت تتضطلع أيضاً بالعديد من الأمور التي تخص المواطنين فرادى، لأن كل مبنى يقام، صغيراً كان أم كبيراً، كان ينبغي أن يُقدم رسمه أولاً إلى البلدية لينظر أعضاء المجلس البلدي فيه ثم يصدروا التصريح بإقامته. ويدون هذا التصريح لم يكن من الممكن إقامة أي مبنى بشكل مشروع^{١١}.

من بين الشخصيات العديدة التي استخدمتها البلدية في بناء وصيانة المنشآت الحضرية، يلفت انتباها اثنان، على وجه الخصوص، كانا يعملان في المكتب الهندسي البلدي في انقلاب القرن. أولهما ب. أبيري P. Apéry، والذي يرد في سلسلة

Gaudin، وكذلك أسماء شاري ويونج (جونج؟) Charré et Young (Joung ?). انظر، Mahfûz (1985/86) 10; PRO (FO 618-3/6.1.1908)

(1) على سبيل المثال: "كوندكتور" في *mnhandis Dâ'iressi*: يوسف أفندي، السلسلة ٧ (١٢٩٢/١٨٧٥) ٦٥، (١٢٩٨/١٨٨٠-٨١) ٨٤؛ فهمي أفندي، السلسلة ٢٩ (١٣١٥/١٨٩٧-٩٨) ٩٩. (١٢٩٨/١٨٨٠-٨١) ٨٤؛ زيفراكي أفندي، السلسلة ١٣ (١٢٩٨/١٨٨٠-٨١) ٨٤. أعضاء *mnhandis Dâ'iressi*: موسیو بارسيسو، السلسلة ١٣ (١٢٩٨/١٨٨٠-٨١) ٨٤.

(2) Yellin, d'après Kark (1980) 133.

١٣١٠ / ٩٤-١٨٩٣ بوصفه سار مهندس^(١). ليست لدينا السلنامة الخاصة بالفترة التالية مباشرةً، ولكن نقشًا داخل مستشفى سان-لوبي يذكر اسمه بوصفه "المهندس المعماري لمدينة دمشق والمسؤول عن تشييد المبني".

ثم نجد محمد بشير أفندي بن عبد الله الحاج (١٩٤٢-١٨٧٠)، وهو من مواليد دمشق، ودرس في استانبول والتحق بالمكتب الهندسي البلدي سنة ١٨٩١ (وفق الإيبيش / الشهابي)، أو في ١٨٩٧ (وفق السلنامة)، وخدم فيه حتى سنة ١٩٢٩ . وبعد وفاة ب. أبيري، التي يبدو أنها كانت في العقد الأول من القرن العشرين، أصبح محمد بشير أفندي سار مهندس^(٢). ويبدو أن الرجلين قاما بأعمال مشتركة مثمرة. فالإيبيش / الشهابي يذكر أن محمد بشير أفندي بوصفه المسؤول عن العديد من المشروعات المعمارية، من بينها إعادة بناء الجامع الأموي بعد الحريق الذي شب فيه سنة ١٨٩٣ ، وتحطيط حي المهاجرين، وبناء مستشفى الغرباء، والسرائي الجديدة، والأجزخانة البلدية، والحديقة البلدية، والعديد من عناصر البنية التحتية الخضرية الأخرى. وقد ورد اسم ب. أبيري في بعض المصادر بوصفه المهندس المسؤول عن إعادة بناء الجامع الأموي.

وكان المكتب الهندسي البلدي يتولى أيضًا الإشراف على الأعمال في البيوت التي أمرت البلدية بترميمها. كان مفتشون يقومون بزيارة تلك البيوت، لأغراض مالية في الأساس، عند انتهاء العمل فيها. على أن مطالعتنا للسلنامة تشي بأن ذلك لم يكن

(١) على سبيل المثال: فريد مصطفى فائق أفندي: السلنامة ٣١ (١٣١٧-١٨٩٩/١٩٠٠-١٢٥).

(٢) انظر محمد بشير أفندي: الإيبيش / الشهابي (١٩٩٦) ٢٥٧ وما بعدها؛ السلنامة ٢٩ (١٣١٥) ٩٨-١٨٩٧.

مطلوبًا نظرياً بحثاً؛ إذ كانت تم زيارة أكثر من ٥٠٠ بيت وورشة كل سنة. هذا الارتفاع في نسبة البيوت المرمة أكدته الدراسة التي استطاعت إجراءها على عينة شملت ٦٠٠ بيت. ونجد في سلنامة ١٢٨٥/١٨٦٨-٦٩ ذكرًا لموظفي بلدي متخصصون في تسجيل مواقع البناء والترميم، وهو كاتب الأبنية *kātibā bñiyā* - والذى حل محله فيما بعد "المقيّد"^{١١}.

وتشي مطالعتنا لأعداد جريدة الشام بوجود لجنة خاصة بفحص مشروعات الترميم، كان يطلق عليها "قومسيون التعمير"^{١٢}. وبالإضافة إلى البيوت، كان يتم تسجيل كل المنشآت الأخرى أيضًا، كما كان يتم ترقيم الحوانين في الأسواق والبيوت الواقعة داخل الخانات الكبرى، فيما يعتبر إرهاصاً للتسجيل المساحي فيما بعد. وقد ظهرت الأسواق والخانات في الوثائق القانونية، منذ أواخر القرن التاسع عشر معينة بأرقامها^{١٣}. كذلك كانت البلدية تتولى صيانة وتبعيد شوارع المدينة بشكل منظم، وقد وردت في السلنامة تفاصيل أعمال الطرق هذه^{١٤}. كذلك كان مما كتب القنصل

(١) على سبيل المثال: عبد القادر أفندي، السلنامة ١ (١٢٨٥/١٨٦٨-٦٩)؛ علاء الدين أفندي، السلنامة ٥ (١٢٩٠/١٨٧٣-٧٤)؛ رسلان أفندي، السلنامة ٧ (١٢٩٢/١٨٧٥)؛ عمر فائق أفندي، السلنامة ٩ (١٢٩٣/١٨٧٧)؛ أحد توفيق أفندي السلنامة ٦ (١٢٩٦/١٨٧٨)؛ أحد توفيق أفندي السلنامة ١٠ (١٢٩٥/١٨٧٨)؛ أحد توفيق أفندي السلنامة ١١ (١٢٩٦/١٨٧٨-٧٩).

(٢) انظر الشام، على سبيل المثال العدد ٤٧ (١٥ محرم ١٣١٥/١٨٩٧).

(٣) على سبيل المثال: موسى ٦٣٤/١٩٠ و ١٨٧٢/١٢٨٩؛ س ٦٣٦/١٨٧٢ و ١٠٠/١٢٨٩؛ س ٧٢٧/٢٤٥ و ١٣٢٢/١٩٠٤؛ س ٩٧٤/١٤٥ و ٢٤٥/١٠٠٢؛ س ٢٠٣، ٢٠١، ١٦٨ و ١٠١٧/٧٤.٧٨ و ١٠٠٨/١٣١١؛ س ١٨٩٤/١٣١٢ و ١٨٩٤/٩٥-١١٦١؛ س ٨٩/١١٦١ و ١٩٠٢/١٣٢٠). انظر أيضًا، Kark (1980) 134.

(٤) حول أعمال الطرق وشبكات الطرق في حي ساحة المرجة: Weber (1998) 304 ff. انظر أيضًا السلنامة ١٤ (١٢٩٩/١٨٨١-٨٢)؛ ٢٥٥ (١٥/١٣٠٠)؛ ٢٩٩ (٨٣-١٨٨٢/١٣٠٢)؛ ٢٦٨ (١٧/١٨٨٤/١٣٠٢).

البريطاني في سنة ١٩١٢: تلقى إقامة الطرق في مختلف الأحياء عناية كبيرة. وقد تمت إقامة وتعبيد كيلومترات منها في محيط دمشق.^(١)

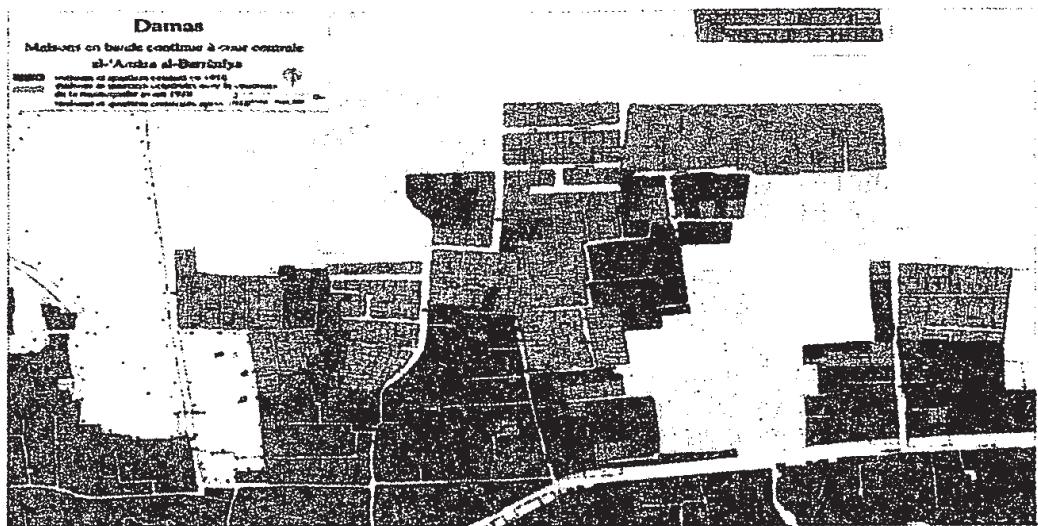
وكان يتعين على الموظفين المسؤولين عن مراقبة الأشغال العمومية والبناء أن يطبقوا التعليمات الخاصة بتنسيق أعمال التنظيم الحضري وفق المعايير الحديثة في جميع أنحاء الدولة العثمانية. وقد صدرت اللوائح الخاصة بالبناء (*ebniye nizâmnameleri*) سنة ١٨٦٤ لكل الولايات، ثم روجعت سنة ١٢٩٩ / ١٨٨٢. وفي السنة نفسها حل قانون جديد خاص بالبناء ونزع الملكية، وهو "قانون الأبنية وقرار الاستملك" محل القانون الخاص بأعمال الطرق والبناء الذي كان مطبقاً حتى ذلك الوقت، وهو "قانون الطرق والمعابر"، كما صدرت في السنة نفسها اللوائح الخاصة بالضريبة العقارية (الخرج) وكذلك "الرسوم". وكانت اللائحة الخاصة بالبناء قد نشرت سنة ١٢٩٦ / ١٨٧٩ كملحق لنظام الاستملك الصادر سنة ١٢٧٢ / ١٨٥٥-٥٦^(٢). وقد بلغ حجم نص القانون، الذي ترجمه المهندس البلدي بيروقي أمين عبد النور سنة ١٨٩٦، أكثر من ١٠٠ صفحة، واشتمل على مواد خاصة بإقامة الطرق ومواعق العمل الخاصة بالبيوت، وما إلى ذلك من أعمال.^(٣).

٨٥، ٢٧٨ (١٩٤)، ٢٧٨ (١٣٠٤ / ١٨٨٦-٨٧)، ٢٥٣ وما بعدها؛ ٢٥ (١٣١٠ / ١١-١٣١٠)، ٢٦١، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٦٧ (٣١، ٣٥٤)، ١٩٠٠-١٨٩٩ / ١٣١٧، Weber (1998) Nr. 102, 103, 106, 107, 110, 113.

(1) PRO (FO 618-3/1.7.1912)

(2) انظر عبد النور (١٨٩٦) ٦.

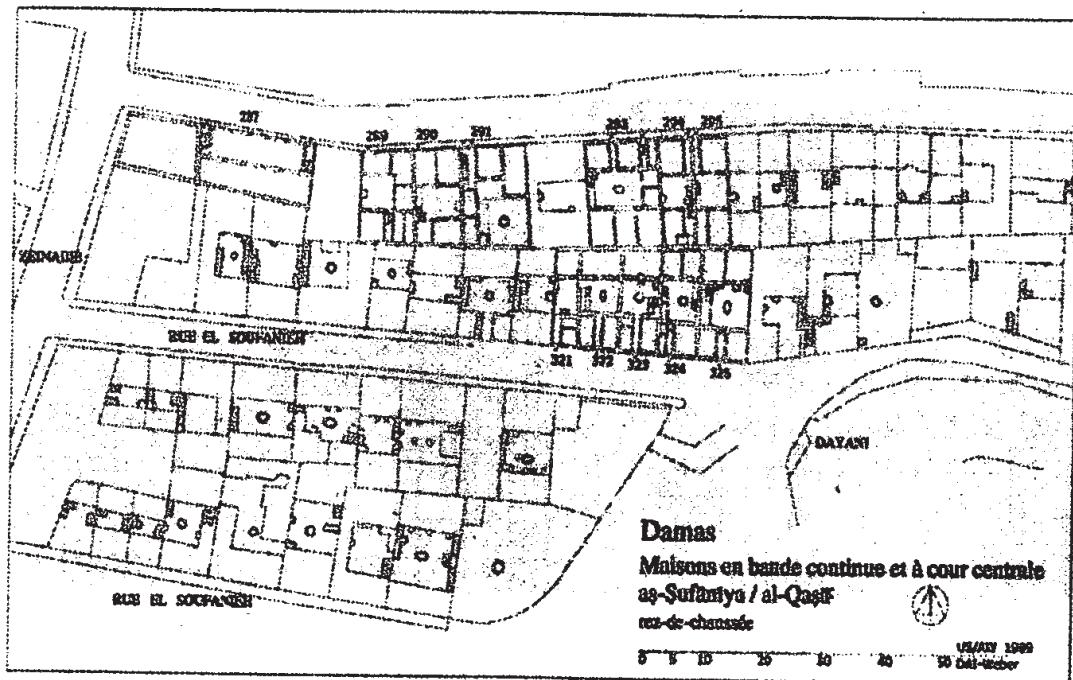
(3) عبد النور (١٨٩٦).



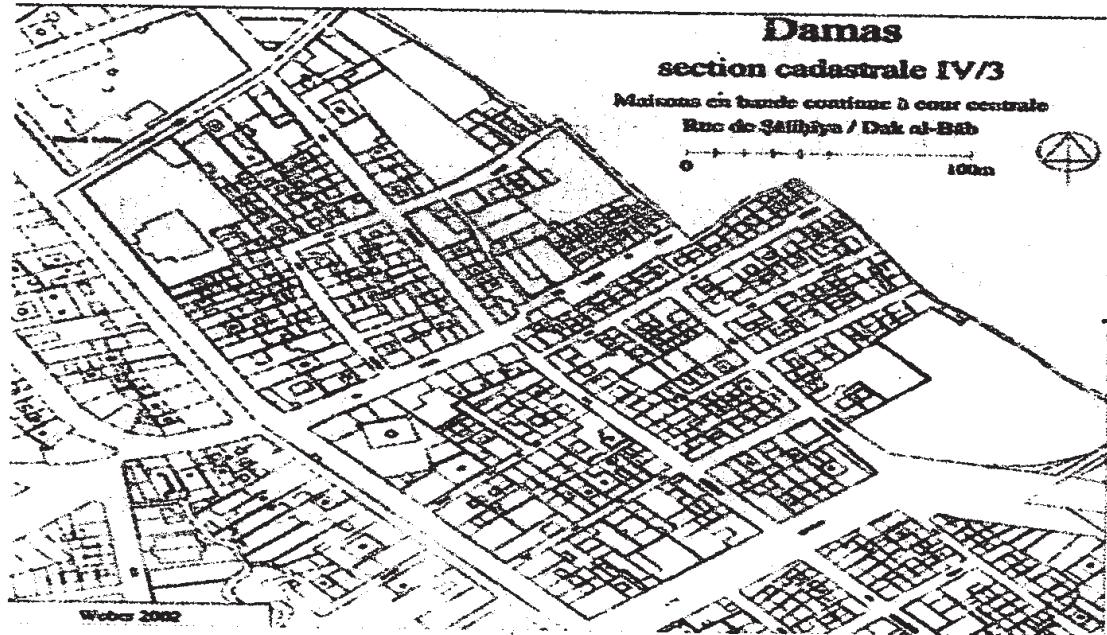
شكل ٤: حي العمارة البرانية (بيوت ذات أفنية وسطى)

كان لدى موظفي الإدارات المختصين بالأشغال العمومية، إذن، مجموعة شاملة من اللوائح ،التي يتعين عليهم اتباعها في أعمال توسيع الطرق وشق الطرق الجديدة، والتي كانت كثيرة. يوضح الشكل ٢٦ أعمال توسيعة الطرق وبناء الأحياء الجديدة منذ منتصف القرن التاسع عشر. الأحياء الملونة هي تلك التي أشرفت البلدية على تطبيق اللوائح الجديدة الخاصة بالبناء فيها، والتي شاركت في تخطيط بعضها بشكل مباشر. ونستطيع أن نرى بوضوح مدى الالتزام بمعايير البناء الجديدة في الأحياء التي أقيمت في أواخر العصر العثماني، مثل العمارة البرانية (شكل ٤) والقصاص (شكل ٥)”。^(١)

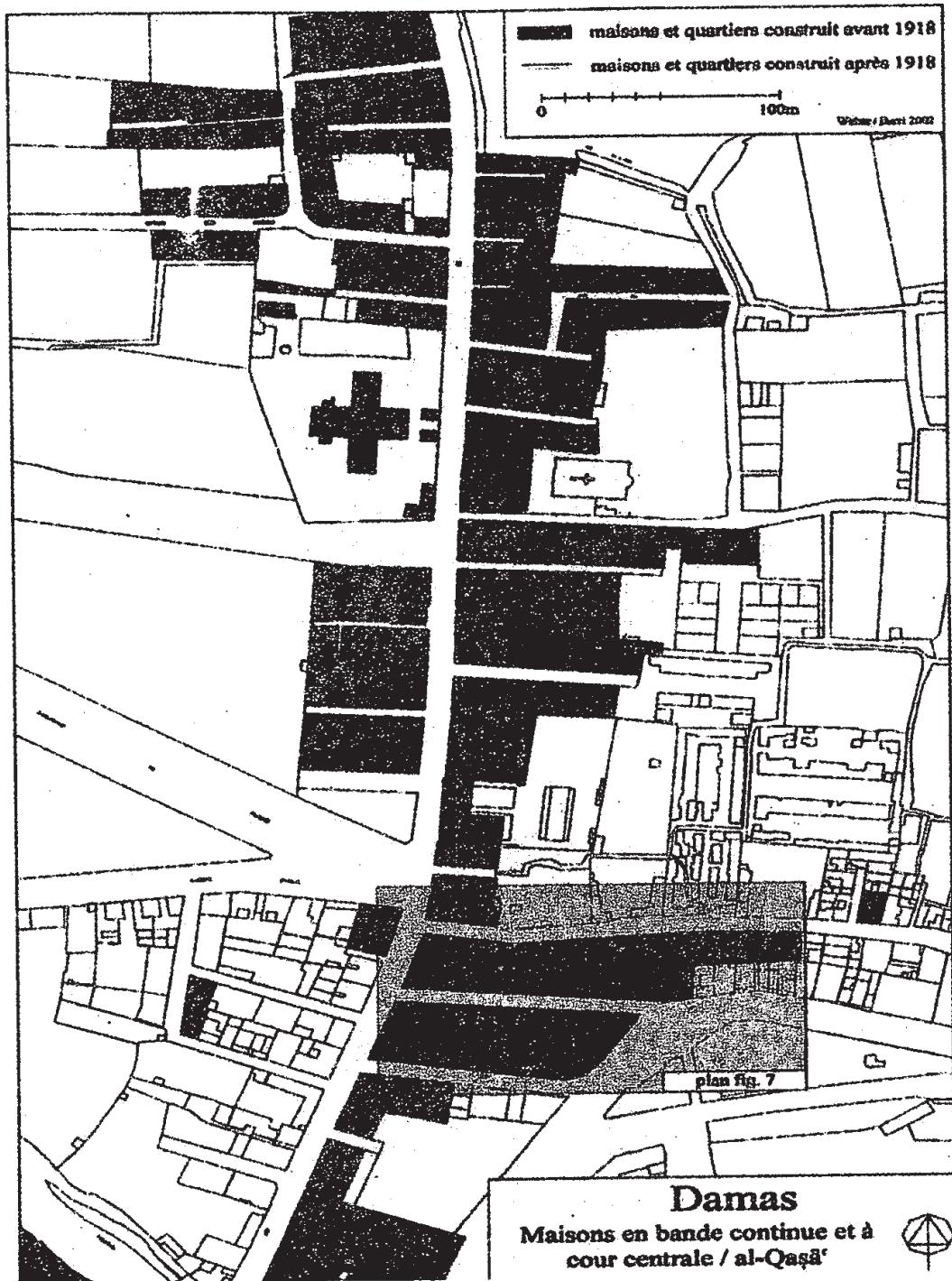
(١) انظر أيضًا: Fries (2000) 194 ff., Weber (2001) 297 ff.; وكذلك أعمال جون-لوك أرنو Jean-Luc Arnaud



شكل ٥ بيوت ذات فناء أوسط الصوفانية / القصاع



شكل ٦ حي شارع الصالحية / دك الباب



شكل ٧ القصاع

مشروعات البلدية في البنية التحتية والبناء

البنية التحتية

كانت أعمال تمهيد وتوسيعة الطرقات، وكذلك بناء الأحياء السكنية الجديدة تُنطَق جمِيعاً بالإدارة الحضرية الجديدة التي أوجدها تخطيط بنية تحتية حديثة تأخذ في اعتبارها المدينة في مجملها، لأول مرة. ورغم أن دمشق كان بها هيئات مسؤولة عن الطرق وشبكات المياه، منذ قرون، فقد كان وجود مؤسسة مركزية تتولى التخطيط الحضري وتنظر إلى المدينة ككل متكامل، بدلاً عن التعامل معها كأحياء منفصلة، كان أمراً جديداً في حد ذاته. وقد قضى إصلاح الولايات بأن تتولى البلدية تطبيق القواعد الجديدة الخاصة بالبناء ويسير الأشغال العمومية، فضلاً عن تولي المسؤولية عن ميادين إدارة حضرية أخرى، مثل النقل العام، والحفظ على المساحات العامة وتأمينها، والإلارة العامة، وإيصال مياه الشرب للسكان، والحماية من الحرائق، والصحة. كذلك كانت البلدية، في العديد من الحالات، هي المؤسسة المسؤولة عملياً، أو مالياً، عن الأعمال التي يتم تنفيذها بمشاركة متخصصين أجانب. ومن أوضح الأمثلة على هذه الآلية إقامة خطوط الترامواي وإنشاء شركة الكهرباء في بداية القرن العشرين.

ففي سنة ١٣٠٧/١٨٨٩-٩٠ (حسب كرد علي) أو ١٨٩٤ (حسب لسان الحال) حصل يوسف مطران من "نظارة التجارة والنفع الجليلة" على امتياز إنشاء

شبكة من خمسة خطوط ترامواي. على أنه لم يستطع تنفيذ هذا المشروع بمفرده^(١). وبعد العديد من الأحداث، اضطُلع السياسي المرموق الماهر الذي اشتهر في نهاية العصر العثماني، عزت باشا العايد (١٨٥١-١٩٢٤) بالمشروع. ووفق الوثائق القنصلية العثمانية التي تعود إلى أكتوبر ١٩٠٤، حصل عزت باشا على امتياز خطوط الترامواي في بيروت ودمشق، وكان ينوي إنشاء شركة مساهمة (٢٤,٠٠٠ سهم بسعر ٢,٥ جنيه عثماني للسهم، أي برأس مال ٦٠,٠٠٠ جنيه). ولكنه باع الامتياز، في السنة نفسها، إلى شركة بلجيكية مقابل ٢٠,٠٠٠ جنيه عثماني. ويظهر في وثائق بيع الامتياز إلى أ. روفارت وش. سيجو جنا A. Rouffart et Ch. Cigogna المؤرخة ٢٧ نوفمبر ١٩٠٤، اسم ابنه محمد بوصفه شريكاً^(٢). وبعد أيام قلائل أنشئت "الشركة العثمانية للتنوير والجر الكهربائي المغلقة"^(٣).

(١) انظر كرد علي (١٩٨٣)، ٥، ١٩٧ وما بعدها؛ لسان الحال (١٤ - ١٢ - ١٨٩٤). حول الترامواي والكهرباء في الدولة العثمانية: 11. 152. 11 (1910) MacMillan & Co. كان في استانبول ترامواي منذ ١٢٨٨/١٨٧١-٧٢. انظر السلنامة (١٣١٦-١٨٩٨/٩٩).

(٢) انظر Ebel 39/32, 39/31, 33, 34 (avec un reçu signé par Muhammad 'Ali)^(٤) وفق ما جاء في عقد تأسيسي هذه الشركة، والذي عُثر عليه في أرشيف شركة إلكتروبيل التي خلفتها، فقد كان المساهمون الرئيسيون هم: "الشركة العامة للسكك الحديدية الاقتصادية"، و"الشركة البلجيكية العامة للمشروعات الكهربائية"، والشركة العامة للسكك الحديدية والكهرباء، ولكل ٣٠٪ من الأسهم. وكان بنك بروكسل وبنك باريس وشركاه في هولندا ١٠٪ لكل منها. انظر Ebel 39/17؛ عوض (١٩٦٩) ٢٧٨ وما بعدها.

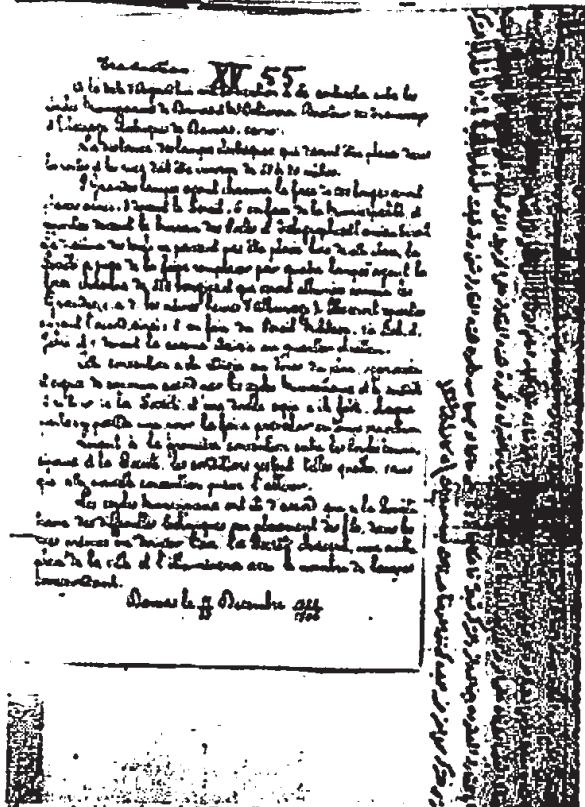


شكل ٨: حي شارع الصالحة / دك الباب

وقد استفادت الشركة من امتياز ثلاثي، تمثل في إنشاء خطوط الترامواي، وتجهيزات الإنارة العامة للمدينة، وإنتاج وتوزيع الكهرباء. وكانت خطة الترامواي أن يربط بين أحياe متباعدة مثل الصالحة (في الشمال) والميدان (في الجنوب). وقد بدأت الأعمال الخاصة بال ترامواي في السنة نفسها في محيط ميدان المرجة، وتم الجزء الأساسي من التخطيط ومد الخطوط بين عامي ١٩٠٥ و ١٩٠٦. وفي ذلك كتب القنصل الإنجليزي في ١٩٠٦ مانصه: "...انتهى العمل

تقريباً في المحطة وتم مد نصف طول الخط""). وفي فبراير ١٩٠٧ دخل الخط الذي يربط المرجة بالميدان الخدمة، ثم نعمت دمشق في أبريل بالتيار الكهربائي لأول مرة. وقد انتهى العمل في خط الميدان في ١٩١٤، وكذلك الحال أيضاً بالنسبة لخطوط التي تربط بين جسر الأبيض ومحبي الدين (الصالحة) والمهاجرين. وفي الفترة نفسها التي كانت الشركة البلجيكية تقوم فيها بأعمال إنشاء خطوط الترامواي، قامت أيضاً

بتركيب ١٤٤٢ لمبة كهربائية لإنارة شوارع المدينة، تبعد كل منها عن الأخرى ما بين ٢٥ و ٣٠ متراً. وكان العقد المبرم مع الإدارة البلدية يقضي أيضاً بتوفير إنارة خاصة للسراي ولميدان المرجة (ميدان البلدية).



شكل ٩. العقد المبرم بين شركة الترامواي والكهرباء بشأن الإنارة العامة

كان عقد الإنارة العامة مكتباً للبلدية؛ إذ فرض عليها أن تدفع مبالغ باهظة للشركة. لذلك سعت المدينة لسرعة التحرر من بنود العقد. وبين رفض الدفع ووقف الخدمة، سرعان ما اندلعت النزاع منعطفات حادة، بل اندلعت مظاهرات ضد الترام، وتم إتلاف العديد من عرباته ومن أعمدة الإنارة. كان العقد يقضي بأن تدفع البلدية ٣ جنيهات عثمانية كل سنة عن كل لمبة إنارة. ولكن ذلك كان يمثل، وفق ما ذكره كرد علي، أكثر من ثلث إجمالي عائدات البلدية في ١٩٠١.

لذلك اقترحت الشركة أن تستمر في تقديم الخدمة من خلال ٢٠٠٠ لمبة مقابل مبلغ إجمالي وقدره ٣٥٠٠ جنيه عثماني، وبعد مفاوضات، تمت إعادة التيار الكهربائي. ولكن الترامواي ظل رمزاً للتبعية المدينة لشركة نقل وكهرباء أجنبية، فأصبح، وبالتالي، هدفاً لمظاهرات عديدة. وبينما كانت عربات الترامواي تحوب المدينة كما جرت العادة،

قام بعض الأفراد بجمع ١٢٠٠ جنيه عثماني في الميدان لتأسيس خدمة نقل خاصة. ولم يكن الترام يستطيع حينها أن يمر بذلك الحي دون مصاحبة شرطيين مسلحين^(١). وزاد الوضع سوءاً في ١٩١٧ مع قيام الصحافة بحملة أفضت إلى مقاطعة عامة لل ترامواي، دفعت بدورها الشركة إلى إيقاف توربينات توليد الكهرباء على نهر بردى. ومع تعليق إنتاج الكهرباء، عادت المدينة إلى الحال الذي وصفه الدليل السياحي ميرز Meyers في طبعة ١٨٩٥: "من أراد أن يتوجول في المساء عليه أن يصطحب معه فانوساً"^(٢).

على أن الكهرباء والترامواي لم يكونا شبكتي البنية التحتية الوحيدةتين اللتين واجهت المدينة في إنشائهما وإدارتهما الصاعب. فنظرًا للتدهور المستمر في نوعية مياه بردى تم اتخاذ قرار، في عهد الوالي حسين ناظم باشا بإصلاح شبكة المياه. وتم اختيار عين الفيجة لربطها بالمدينة بقناة واسعة. وانتهت تلك الأعمال في ١٩٠٦ وكان الماء يصل حتى "طلعة العفيف"^(٣). وقد جاءت فكرة هذا المشروع بعد اجتياح وباء الكولييرا للمدينة سنة ١٩٠٣؛ حيث تم فرض ضريبة على النفط، لتمويل خدمات المياه، قدرها ٥ قروش من مل شهري سبتمبر من العام نفسه^(٤). على أننا لا ندرى على وجه

(١) PRO (FO 618-3 / 1.4.1913); (FO 618-3 / 6.2.1913). وقد ذكر فرانكلين في ١٩١١ أن "يستحسن الناس إدارة الترام، وعادة ما ترى عرباته مزدحمة" ١٩٧ (1911) Franklin. حول المظاهرات الشبيهة بحالة بيروت انظر: الوالي (١٩٩٣) ١٨٦ وما بعدها. وفي القاهرة: Chal-craft (2002)

(٢) Guide Meyers 3(1895) 208. كان أول إجراء متعلق بالبنية التحتية تتخذه حكومة فرنسا في ١٩١٨ أكتوبر أصبحت الطرق عادة الإنارة للطرقات.

(٣) حول مصلحة المياه في الفيجة: PRO (FO 618-3/2.6.1908); (FO 618- 3/ 1.10.1908); Sack (1989) ١.٥١؛ الربياوي (١٩٨٩) ٤٦١؛ الألبى (١٩٧٧) ٧٧.

(٤) PRO (FO 618-3/ 3.10.1903)

الدقة ما إذا كان هذا المشروع الذي يهدف إلى زيادة توفير مياه الشرب كان من عنديات الوالي وحده، أم أن البلدية شاركت فيه، وما دورها. ولكن يبدو أن المهندس الإيطالي رافوتي Ravotti، الذي كان له آنذاك نشاط في المنطقة لمشاركته في بناء خط سكة حديد الحجاز، كان هو الذي وضع المخططات والرسومات الأولى للمشروع⁽¹⁾. وقد كتب القنصل البريطاني سنة ١٩٠٧ أن: "...مشروع مد مياه عين الفيجة يحرز تقدماً سريعاً...". وفي ١٩٠٨ انتهى العمل في بناء الخط الذي يوصل المياه إلى الخزان، بطول ٢٣ كم. وبحلول عام ١٩٠٩ كان بالمدينة ٢٥٠ سبيلاً عاماً تخدم مختلف أحيائها. على أن هذا المشروع لم يكن خلواً من فرص النزاع. فحتى تشجع البلدية على استخدام تلك الأسبلة، كان عليها أن تمنع سريعاً نشاط السقائين التقليديين⁽²⁾. كذلك نفذت المدينة عدداً من مشروعات الخدمات العامة الأخرى، ومنها خدمة تنظيف الشوارع. ويذكر فخري البارودي أن الكناسين كانوا يؤدون عملهم أمام بيته، وأن البلدية كانت تهتم بالشوارع. وقد أنشأت الإدارة البلدية أيضاً خدمة للمطافئ (أمورية الحرائق)⁽³⁾. ولهذا الغرض استورد الوالي نظام باشا من ألمانيا كل التجهيزات اللازمة لفرقة المطافئ، سنة ١٩٠٢، والتي بلغت تكلفتها ٧٥٠ جنيهًا عثمانياً. واستطاع الوالي بمساعدة مدير الفرق العسكرية أن يكون فرقة مطافئ كاملة تضم ١٢٠ رجلاً، لتكون تحت تصرف البلدية. ولكن بعد عشر سنوات كان جزءاً كبيراً من تلك التجهيزات قد أصبح غير صالح للاستخدام⁽⁴⁾.

(1) PRO (FO 618-3/7.1.1904).

(2) PRO (FO 618-3/6.1.1908).

(3) القاسمي (١٩٨٨) ١٨٥ وما بعدها.

(4) السلنامة ٣ (١٢٩٢ / ٧٤٥٨ - ١٨٧٠ / ٨٨ - ١٢٨٧) .٥٩

(5) PRO (FO 618-3 / 22.1.1903): (FO 618-3 / 30.4.1912).

للأسف الشديد، لا تسمح لنا الوثائق المتاحة بأن نحدد على وجه الدقة دور وفاعلية أجهزة الإدارة البلدية فيما يتعلق بالتخطيط وعمليات اتخاذ القرار. وذلك أن الاستقلال النسبي لإدارة البلدية واجهته العديد من المصاعب، خاصةً في المجال المالي، فوضعته غير مرأة في وضع حرج. كانت الاختلالات والاحتياجات المالية الملحة هي المشكلة الأكثر حدة بالنسبة للبلدية. ففي أبريل ١٩١٠، على سبيل المثال، قام الوالي بحل المجلس البلدي، وفي يوليو من العام نفسه، قام بحله مرة أخرى بسبب فضيحة مالية^(١). وتشير العديد من مذكرات القنصل البريطاني إلى أن رئيس المجلس البلدي، على وجه الخصوص، كان هدفاً لاهتمام الجماهير وللرقابة. ومن ذلك ما لقيه خليل باشا العظم، الذي اشتهر بالعمل لمصلحته الخاصة أكثر من عمله لصالح المدينة، من انخفاض كبير في شعبيته في أثناء فترة رئاسته للمجلس البلدي (١٩٠١ - ١٩٠٥). كذلك اعتُبر عارف أفندي القديسي مسؤولاً عن سوء الأوضاع المالية في البلدية سنة ١٩٠٩، كما لم يبق منير أفندي يعقوب في منصبه أكثر من شهرين. وقد كتب عنه القنصل البريطاني أنه "...استقال... حيث فشل في القيام بمهام منصبه على نحو يرضي الرأي العام...". وقد انتقد محمد كرد علي الوضع المالي للبلدية قائلاً:

للمجالس البلدية في البلاد المتقدمة شأن وأي شأن، فإذا قلت
البلدية فكأنك تعني إدارة بيدها حضارة مدينة وغضارتها مما هو على
طرف نقيض عندها، فقد أنشئت بلدية دمشق منذ نحو ثلاثة سنين
فكانت ولا تزال مأكلة، تُسَدِّدُ بأموالها التهبات. [...] ولthen غُنية البلدية

(1) PRO (FO 618-3 / 4.4.1910); (FO 618-3/ 12.7.1910).

(2) PRO (FO 618-3 / 6.4.1901); (FO 618-3 / 4.4.1905); (FO 618-3/ 1.4.1909); (FO 618-3/ 1.7.1909).

برصف بعض طرق البلدة وتوسيع بعض شوارعها إلا أن ما صرفه لا يوازي ما تتقاضاه الأهلين. وهي الآن مضطرة إلى أداء رواتب للضابطة والشرطة ومشاهرات بعض المنفيين، وغاضبة الطرف طوعاً أو كرهاً عن القيام بما يجب عليها من الكنس والرش ورفع القاذورات وإصلاح الطرق وإنارة الأحياء والشوارع، إلى آخر وظائفها.”

كذلك أشار القنصل البريطاني، سنة ١٩٠١، إلى أنه بعد النفقات الخاصة بأعمال السراي الجديدة، والمستشفى، وكذلك إعادة بناء الجامع الأموي، لم تبق أموال للإنفاق على أعمال توسيع الشوارع.” ولكتنا، مع ذلك، نستطيع أن نؤكد أن التدابير المحمودة التي اتخذتها البلدية كان لها تأثير على المشهد الحضري الدمشقي يتخطى مرحلة المشروع ليصل إلى تجديد حقيقي للهيكل الحضري في المدينة. فهو سمعنا أن نقيس فاعلية الجهاز البلدي في التخطيط، على سبيل المثال، من واقع التدابير التي اتخذت إبان زيارة العاهل الألماني وقرينته سنة ١٨٩٨، حيث أدخلت تحسينات واضحة على الشوارع المتاخمة للسوق الكبير وللبلدية. وقد ذكر سركيس أنه في عام ١٨٩٨ تم تجديد أكثر من ٥٠٠٠ واجهة ومتجر على امتداد أكثر من ١٠ أميال.” وعلى ذلك، فرغم المشاكل المالية المتكررة ينبغي أن نقيم دور البلدية في التحولات الحضرية بدمشق في ضوء إدارة بعض المشروعات التي لا تزال تشكل معلماً المشهد الحضري حتى اليوم.

(١) كرد على (سبتمبر ١٩٠١) ٧٩٦ وما بعدها:

(2) PRO (FO 618-3/6.4.1901).

(٣) حول هذه النقطة والتدابير الأخرى التي اتخذتها البلدية انظر: .Sarkis (1997) 114 ff (1997)

حول ساحة المرجة

كانت ساحة المرجة، التي أريد لها أن تصبح مركز الإدارات التي أفرزتها التنظيمات، تقع خارج حدود المدينة في جهتها الغربية، وكانت أول مشروع تنظيطي بلدي كبير؛ إذ كانت هناك حاجة إلى مساحة كبيرة لإيواء السلطات الجديدة. تم إنشاء الساحة سنة ١٢٨٣ / ١٨٦٦. وفي ١٣٠٢ / ٨٥-١٨٨٤ كان قد تم رصفها وإقامة الأرصفة فيها حولها. وفي عام ١٣١٠ ٩٤-١٨٩٣ أجريت أعمال في واجهة السراي^{١٩}. ومع إنشاء ساحة المرجة كان هناك اهتمام أيضاً بشاطئ بردى في الغرب. وانتهت الأعمال الخاصة ببناء مراسى حتى جسر فيكتوريا في سنة ١٣٠٠ / ١٨٨٢-١٨٨٣. وفي ١٣١١ / ٩٤-١٨٩٣ تمت توسيعة المراسى وزرعت فيها صفوف من الأشجار. ولكن تلك المراسى كان قد تم تدعيمها سنة ١٣٠٤ / ١٨٩٣ - ٩٤، كما قامت البلدية، بمناسبة الزيارة الإمبراطورية، بتركيب درابزينات معدنية لها^{٢٠}. وفي

(١) حول بناء جسور فيكتوريا، والتكلية السليمانية، والحرية-بروك: السلنامة ١٩ / ١٢٨٦-١٢٨٧ (١٣٠٤)، ٢٥٤، ٢١ (١٣٠٦ / ١٨٨٨-١٨٨٩)، ٢٤، ١٤٦، ٢٤ (١٣٠٩ / ١٠-١٨٩٢)، ٩٣-١٨٩٢ (١٣٠٩ / ٤٣٤)، ٨٧.

في Sarkis (1997) ١١٦؛ Weber (1998) Nr. 97-99؛ ٣٥٤ (١٣١٧ / ١٢١٧)، ٢١ (١٣٠٠-١٨٩٩ / ١٢١٧).

عامي ١٢٠٤ / ١٨٨٦-٨٧ و ١٢٠٩ / ١٨٩١-٩٢ أقيمت جسور أخرى. حول أعمال ساحة المرجة: الحسني (١٩٧٩)، ١، ٢٧٠؛ المتجد (١٩٤٩)، ٩٣، ملحق ١؛ موسى ٦٧٠ / ٦٧٠ (١٢٥٢ / ١٨٧٥)، القسطنطيني (١٩٨٢)، ٩٣ وما بعدها؛ السلنامة ١٧ (١٢٠٢ / ١٢٨٤-٨٥)، ٢٧٨.

Weber (1998) Nr. 92، ٢٦٨ (٩٤-١٨٩٣ / ١١-١٣١٠)، ٢٥؛ ٢٧٨.

(٢) تم إجراء أعمال أخرى في المراسى في ١٣٠٩ / ٩٣-١٨٩٢. حول الأعمال التي أجريت على بردى: الحسني (١٩٧٩)، ١، ٢٧٠؛ المتجد (١٩٤٩)، ٩٣، ملحق ١؛ السلنامة ١٢ (١٢٩٧ / ١٨٧٩)، ١٥؛ ٣٥٥ (١٣٠٠ / ٨٠-٨٣)، ٢٩٩ (١٢٨٦ / ١٣٠٤)، ١٩ (١٢٨٦ / ١٣٠٤)، ٤٢٤٥ (٩٥-١٨٩٤ / ١٢-١٣١١)، ٢٦؛ ٤٢٤٠ (٩٣-١٨٩٢ / ١٠-١٣٠٩)، ٤٢٥٣ (٨٧).

٨١-١٨٨٠ تمت تهيئة سطآن النهر لمسافة أبعد إلى الغرب، وتم قبيل ١٩٠٦ ربط هذا الجزء بشبكة المياه الجديدة.

كانت ساحة المرجة، بوصفها مركز الإدارة الجديدة، أبرز علامات النظام الحضري الجديد، والانعكاس الصادق للبعد المعماري للحياة العامة الجديدة التي وصفناها في السابق. و"وسط الحقول" توالي ظهور مقار مختلف المصالح الإدارية التي أنشئت تحت رعاية الوالي ثم تحولت، شيئاً فشيئاً، إلى مؤسسات مستقلة. وقد ظلت بعض المصالح تسكن مقر الإدارة التابع للوالى، مثل تلك الخاصة بالأشغال العامة، والزراعة، وكذلك إدارة الشرطة إلى حين، ولكن معظمها أصبح لها مقار مستقلة في فترة وجيزة^٤. فقد حظي بمباني جديدة مستقلة المجلس البلدى^٥، ومجلس التعليم والدفتردارية (الإدارة المالية)، واللجنة العقارية، وإدارة الأوقاف، والشرطة، والمحكمة. وبذلك اكتسب التمييز بين الإدارات والمصالح بعداً معمارياً أيضاً. وقد ورد ذكر بعض تلك الأعمال في السلنامه. كذلك أقامت البلدية مبني خاصاً لمصلحة البريد والبرق في الجهة الشهالية من ساحة المرجة سنة ١٣٠٠ / ١٨٨٢ - ٨٣. وفي سنة ١٣٢٨ / ١٩١٠ - ١١ تم بناء المقر الجديد لدار المعلمين. تشي تلك المنشآت

٣١ (١٣١٧/١٨٩٩-١٩٠٠) الشام، العدد ٨٦ (٣٠ شوال ١٣١٥/٨٩٨)، Sarkis

(1997) Nr. 93; Weber (1998) 116.

(١) أشارت وثيقة فنصلية إنجليزية إلى أن مكاتب الإدارة الرئيسية، مثل الضرائب، واللجنة المالية، والأشغال العامة، والتعليم، والشرطة، كانت، عند انقلاب القرن، في السراي. انظر PRO (FO) 8.1.1902 / 3-618. ويبدو أن مجلس الزراعة أنشأ في ١٩١٢. انظر: PRO (FO) 618-3/ 2.10.1912).

الإدارية الجديدة بوجود تعاون بين الإدارتين البلدية والإقليمية^{٢٠}. وربما ينطبق ذلك أيضا على الإدارة المالية (دائرة الأملاك السلطانية والأراضي السنوية سنة ١٩٠٠)، ومقر الشرطة سنة ١٩١٠، وكذلك السراي الجديدة (١٣١٨ / ١٩٠٠-١٠) والتي صممها وأشرف على بنائها، وفق الإبيش / الشهابي، المهندس البلدي محمد بشير أفندي (بالتعاون مع سار مهندس ب. أبيري؟^{٢١}). وفي ١٣٠١ / ١٨٨٤-٨٥ تمت توسيعة مقر الشرطة في الجهة الشرقية من ساحة المرجة، وذلك في الموقع الذي أقيم فيه، فيما بعد، مسرح زهرة دمشق سنة ١٩٠٢^{٢٢}. وفي الجهة المقابلة، تم ترميم سجن قديم بين عامي ١٢٩٧ / ١٨٩٧-٨٠ و ١٢٩٩ / ١٨٨١-٨٢، ولكن تم هدمه فيما بعد سنة ١٣١٠ / ١٨٩٢-٩٤ أو ١٣١١ / ١٨٩٣-٩٤ ليقام مكانه مقر البلدية الجديد^{٢٣}.

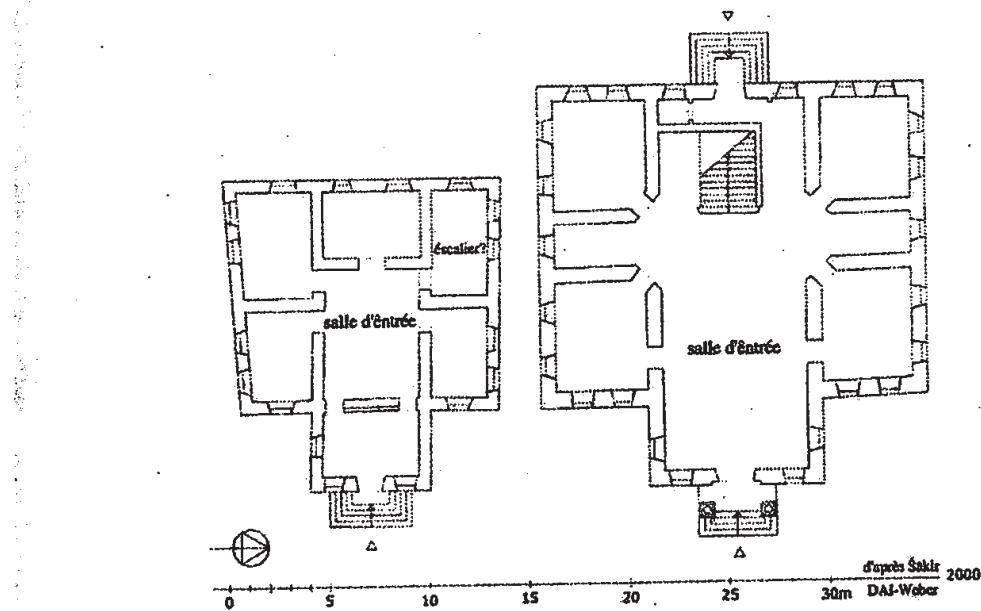
(١) السلنامة ١٥ (١٣٠٠ / ١٨٨٢-٨٣) (١٣١٥ / ١٨٩٧-٩٨) (١٣١٦ / ٣٠-٤٢٩٩) (١٣١٦ / ٩٨-١٨٩٨).

(٢) الإبيش / الشهابي (١٩٩٦) ٢٥٨. تؤكد الوثائق البريطانية أن السراي تم تمويلها عن طريق البلدية: PRO (FO 618-3 / 6.4.1901).

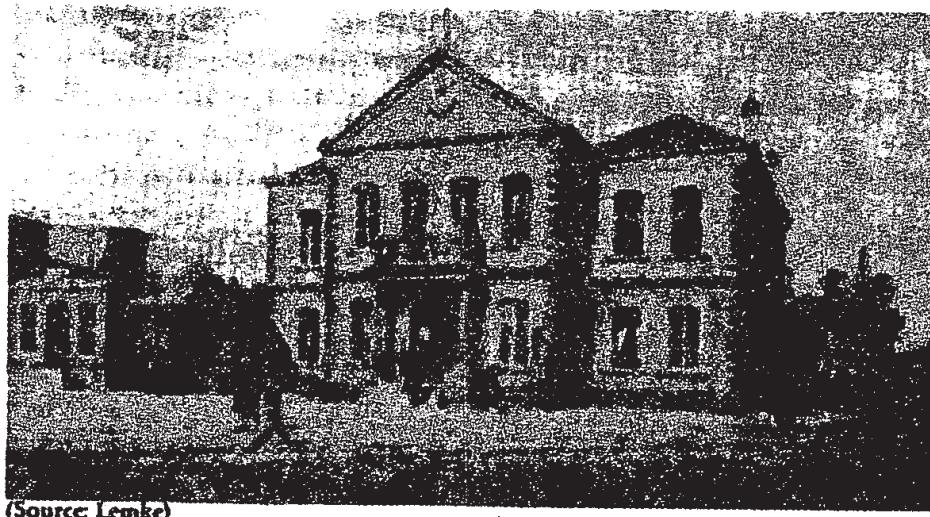
(٣) السلنامة ١٦ (١٣٠١ / ١٨٨٣-٨٤) (١٣٠٤ / ١٩-٤٣٥٥) (١٤-٤٣٥٥ / ١٢٩٩) (١٤-٨٢-١٨٨١ / ١٢٩٩).

(٤) السلنامة ١٢ (١٢٩٧ / ١٨٧٩-٨٠) (١٤-٤٣٥٥ / ١٢٩٩) (١٤-٩٤-١٨٩٣ / ١١-١٣١١) (٢٦-٤٢٦٩ / ١٢-١٣١١) (٢٥-٤٢٥١ / ٩٥-١٨٩٤).

البلدية



شكل ١٠ خريطة البلدية ومصلحة الصحة



شكل ١١ البلدية ومصلحة الصحة

كان مبني البلدية، والذي أقيم بين عامي ١٣١٠ / ٩٣-١٨٩٢ و ١٣١١ / ٩٤-١٨٩٣ ليكون مقرًا للمجلس البلدي، هو المبني الأبرز في ساحة المرجة بعد السראי، في بداية الأمر^(١). ليست لدينا معلومات عن المكان الذي كان المجلس البلدي - الذي كان قائماً منذ ١٨٦٨ - يجتمع فيه من قبل. فقد ذكر كريمر Kremer أن "المجلس البلدي" كان يجتمع في أوائل خمسينيات القرن التاسع عشر في مقر إقامة الوالي - كان يقصد مجلس الإدارة بلا شك. وحسبما ورد في جريدة الشام كان هناك مبنيان للبلدية سنة ١٨٩٦، ربما كان أحدهما في البلدة القديمة، وكانت اجتماعات تتم فيه في تلك الفترة.

بين عامي ١٩٠٤ و ١٩٠٠ كان الوالي والدفتردار يستخدمان مقر البلدية، انتظاراً لانتهاء الأعمال في السrai الجديدة، والتي تمت في ١٩٠٤^(٢). كان المبني يضم، إلى جانب قاعة اجتماعات المجلس، مكاتب لرئيس المجلس البلدي، ومعاوني الرئيس، والكتبة، والمحاسبين^(٣).

(١) مقر الحاكم يوسف باشا، والذي أقيم بين عامي ١٢٢٢ / ١٨١٠ و ١٢٢٥ / ١٨٠٨، والذي كان يقع في نفس الموضع الذي يحتله اليوم مبني مؤسسة عابد، كان يستخدم كسراي بين عامي ١٢٦٩ / ١٨٥٣ و ١٨٩٦. وفي عام ١٣١٧ / ١٨٩٩-١٩٠٠ تم بناء السrai الجديدة غربي البلدية، وهي المبني الذي يضم الآن وزارة الداخلية السورية. انظر *Saray* (1998) Nr. 81-83. انظر أيضاً Weber (1998) Nr. 19; PRO (FO 618-3 / 9.7.1904) (١٠ ربيع الثاني ١٣١٥ / ١٨٩٧).

(٢) انظر (Kremer 1854; PRO (FO 618-3 / 9.7.1904) ١٩٩٠؛ الشام، العدد ٥٩ (١٠ ربيع الثاني ١٣١٥ / ١٨٩٧).

(٣) حول البلدية انظر عباسi (1986) ١/٢-٢/١ (أ)، ٢-٥/٢ (أ)؛ العظمة (1987) ١٩٦؛ شاكر (1990)؛ السلنامة ٢٥ (١١-١٣١٠ / ٩٤-١٨٩٣) ٢٦؛ ٢٦٩ (١٢-١٣١١ / ١٨٩٤-١٨٩٥) ٩٥؛ سركيس (1997) ١٣٩؛ الشهابي (1990) ٤٤، ٤٠ وما بعدها؛ Weber (1998) Nr. 11؛ Wulzinger / Watzinger (1924-1984) B/3-1.

لم يكن مقر اجتماعات الأعضاء المنتخبين المسؤولين عن الإدارة الحضرية مجرد مكان يؤدي تلك الوظيفة فحسب، بل كانت له رمزية مهمة أيضاً. فالمبني كان واضحاً للعيان ويقع في موضع يرتاده الناس وفي مكان راقٍ. كان كل ذلك تعبيراً عن المبدأ الجديد في الإدارة والتخطيط.



شكل ١٢: ساحة المرجة والبلدية - ١٩٠٠



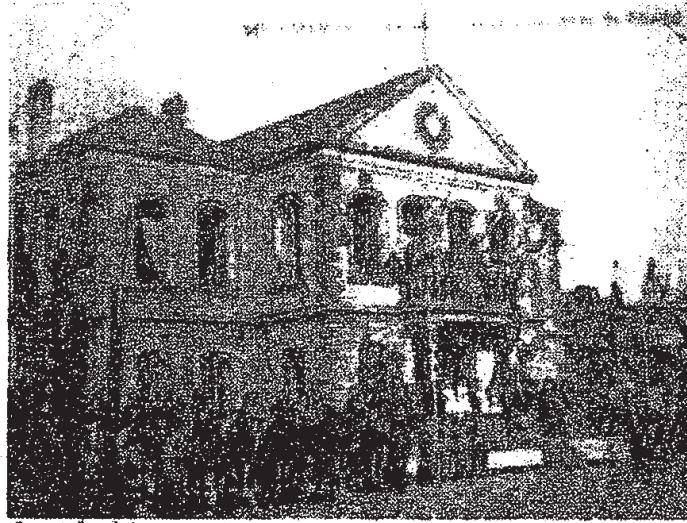
شكل ١٣ : ساحة المرجة والبلدية

كذلك كانت المباني الإدارية علامة على حضور الدولة العثمانية التي كانت تلعب دوراً مهماً في تنظيم العديد من مجالات الحياة العامة والخاصة لسكان دمشق. لذلك كان شعار الدولة العثمانية، الهلال والنجمة واضحاً جلياً على واجهة مبني البلدية. هذا العنصر الزخرفي نجده أيضاً في بيوت أعضاء المجلس البلدي، وهو ما توصلتُ إليه في دراستي لعينة من مباني العصر العثماني. فقد وُجد هذا الشعار على بيوت م. فوزي باشا العظم، وم. حسن أغا البارودي، ومحمود أفندي خوجة، وأحمد مختار، وحكمت باشا مردام بك، وسليم أفندي القوتلي، وجبران أفندي، وروفائيل أفندي شامية، وسليم أفندي الشاوي، كما ظهر أيضاً على بيوت الكثير من سكان دمشق. هذا العنصر الزخرفي لم تعرفه دمشق قبل التنظيمات. ورغم أن هذا الرمز كان تقليداً لظهوره الأول على مبني البلدية، فقد ظل باقياً على العديد من المساجد والأثار التذكارية، والمساكن الخاصة، حتى بعد سقوط الدولة العثمانية. وقد كانت البلدية هي التي أعلنت، في ٨ مارس ١٩٢٠، استقلال المملكة العربية، مملكة الملك فيصل. وبتلك المناسبة تم استبدال الرموز العثمانية برمز الشمس المشعة، والذي تم إدخال تعديل طفيف عليه في فترة الانتداب الفرنسي (شكل ١٥). كانت البلدية تقع في قلب وسط المدينة الجديد، كـما كانت أحد رموز الرؤية الجديدة للقضاء العام.



(Source: Lemke)

شكل ١٤: البلدية - ١٩١٠



(Source: Lemke)

شكل ١٥: البلدية سنة ١٩٢٠

الفضاء العام

اجتمع الطابع العام إلى الحاجة لإبراز النظام الجديد، على مستوى الدولة وعلى المستوى الحضري، فالتقت عناصرهما لتشكلا معاً لغةً معماريةً جديدةً عند انقلاب القرن. وقد كان وراء ذلك الاهتمام الذي حظي به الفضاء العام، حتى أن قانوناً خاصاً بالفضاء العام صدر لحمايته^(١). لقد خلقت الشوارع، التي تمت توسيتها، والساحات، فضاءً عاماً كان موضعًا للظهور والالتقاء للتزجية وقت الفراغ، وكذلك لعقد الاجتماعات السياسية. ولم تعد السلطات الجديدة مجتمعة في مبنى واحد، بل توزعت على مبانٍ مختلفة يطل كل منها على ساحة واسعة أو تشرف واجهاتها، التي تليق بمقانطها، على شارع واسع. وحتى البيوت الخاصة لم تعد صيداً للإهمال، كما كان حالها حتى منتصف القرن التاسع عشر، فحظيت واجهاتها، بل وأجزاؤها الداخلية المطلة على الأفقية الوسطى، بعناية جديدة. ومنذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر كان ملوك البيوت يحرصون، حتى في الأزقة، على بناء واجهات معبرة. وتزايدت أهمية التعبير بالعمارة في الفضاء العام. وحتى قبل إقامة عمود التلغراف التذكاري الشهير وسط ساحة المرجة، أقيم أمام السراي الجديد أول نصب تذكاري في دمشق العثمانية. وقد ذكر النعش الموجود على العمود، والذي يرجع إلى سنة ١٩٠١، ويحمل طغاء السلطان عبد الحميد، أن المجلس البلدي هو الذي أمر بإقامته بمناسبة اليوبيلاي السلطاني. ولكن على الرغم من أن العديد من مدن الدولة كانت عمارتها العامة تكمل بإنشاء برج للساعة، لم يحدث ذلك في دمشق.

(١) انظر: عبد النور (١٨٩٦) فقرة ٥.

اهتمت البلدية بحراية هذا الفضاء العام وتنظيمه. لذلك نجدها قد أنشأت سنة ١٢٩٥ / ١٨٧٨، في عهد مدحت باشا، أول حديقة عامة على شاطئ نهر بردى غربى ساحة المرجة. وفي هذا الموقع كان يوجد مقهى البلدية^(١). ولكن تم إغلاق الحديقة والمقهى سنة ١٣١٢ - ١٨٩٥ / ٩٦ من أجل بناء السראי الجديد. وأقيمت حديقة جديدة أمام دار المعلمين^(٢).



شكل ١٦: البلدية، والحدائق البلدية، ومقهى البلدية

(١) ورد ذكر لمقهى البلدية في ١٨٩٠ Chauvet – Isambert ١٨٩٣ le guide Baedeker وورد اسمها في السلنامة "الказينو" انظر: 2 Baedeker 3(1891) 307 (Plan S. 306 f.); 7 12(1297/1879) 309 (Plan S. 308 f.); Chauvet - Isambert (1890) Weber (1998) Nr. 23؛ 80 355.

(٢) ذكر الحسني إنشاء حديقة في ١٣٢٨ / ١٩١٠ في فترة إسماعيل فاضل باشا. حول الحدائق والمنتزهات انظر: العظمة (١٩٨٧) ١٩٣؛ الحسني (١٩٧٩) ١، ٢٨٣؛ Oberhummer / Zimmerer (1898/99) 29; PRO (FO 618-3/3.8.1908) ١٢٩٧ / ١٢٧٩ - ١٨٧٩؛ السلنامة ١٢ (١٣١٢) ٤١٥٧؛ ٢٧ (٩٢-١٣١٢) ٤٢٣؛ ٤٣٥٥ (٨٠) ٢٦٨؛ Weber (1998) Nr. 87, 88.

البنية التحتية للصحة

اهتمت الإدارة البلدية، في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر، بإنشاء عناصر بنية تحتية حديثة للصحة؛ حيث كانت النظافة العامة من النقاط المهمة في إصلاح البنى الحضرية وإرساء نظام جديد للدولة. وكان قد تم إنشاء مذبح في حي الميدان، قبل عام ١٨٧٥، من أجل منع الذبح في شوارع المدينة^(١). كذلك تولت البلدية مسؤولية توزيع الأدوية، وأنشأت، في أواخر القرن التاسع عشر، صيدلية عامة. وفي بدايات القرن العشرين، وبالقرب من البلدية، تم إنشاء مبنى يوحى كل ما فيه بأنه يضم هذه الصيدلية البلدية (Wulzinger / Watzinger)^(٢). كذلك أنشأت البلدية وظيفة الطبيب البلدي^(٣).

(١) انظر 323 (1891) 494; 2(1880) 375; 3(1891) Baedeker I(1875)

(٢) انظر: الحسني (١٩٧٩) ١، ٢٧٧؛ شاكر (١٩٩٠)؛ الشهابي (١٩٩٠) ٤٨، ٣٣ وما بعدها؛ Weber (1998) Nr. 91; Wulzinger / Watzinger (1924 bzw. 1984) B/3-2. أنه كانت توجد صيدلية، في عام ١٩٠٤، بالقرب من مدخل سوق العصرونية في سوق الحميدية، أطلق عليها دليل مايرز السياحي Meyers de 1895 le guide اسم "الصيدلية المركزية". أما طبعة ١٩١٣ من دليل مايرز فتذكر "صيدلية البلدية" ولكن دون تحديد دقيق لموقعها. انظر 232 (1913) 5(1895) Meyers 3 211 (Plan S. 205). كذلك ذكرت جريدة الشام في سنة ١٣١٦ / ١٨٩٨ افتتاح صيدلية بلدية في شارع ادرويشية، بالقرب من باب السراية. انظر المقتبس، العدد ١٦ (١٥ ذو الحجة ١٣٢٦ / ١٩٠٨)؛ الشام، العدد ٩٦ (١٨٩٨ / ١٣١٦). ذكرت السلنامة في سنة ١٣١٦ / ١٨٩٨ ٩٩-١٨٩٨ وجود ١٩ صيدلية. السلنامة ٣٠ (١٣١٦ / ١٨٩٨) ٣٠٢ وما بعدها.

(٣) ورد في السلنامة في ١٣٠١ / ١٨٨٣-٨٤ ذكر للطبيب البلدي محمد أفندي اسكندرلي. السلنامة 16 (1301/1883-84) 99.

على أن المشروع الرئيسي للبنية التحتية الحديثة للصحة العامة الذي شهدته المدينة تمثل في إنشاء مستشفى الغربا الجديدة، والتي ورد ذكرها في السلنامنة منذ سنة ١٢٩٤ / ١٨٧٧، واستغرق العمل في بنايتها وتجهيزها الفترة بين عامي ١٣١٤ / ١٨٩٩ و ١٣١٧ ٩٧-١٨٩٦^(١). قبل إنشاء مستشفى الغربا لم يكن بالمدينة سوى مستشفى عسكري في شارع الصالحية، ومستشفى تابع لإحدى الإرساليات في شارع القصاع.



شكل ١٧ و ١٨: مستشفى الغربا (١٩٩٩)

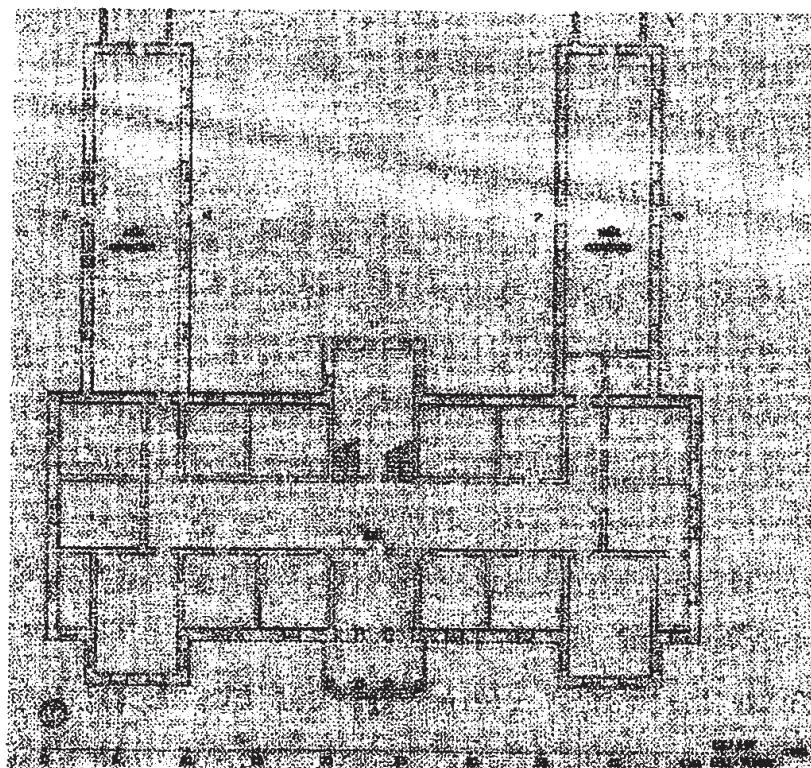
مَوَّلت البلدية، على ما يبدو، بناء المستشفى، ولو جزئياً^(٢). وذكر الإبيش الشهابي أن المهندس البلدي محمد بشير أفندي كان المهندس المسؤول عن هذا المشروع^(٣). وقد حل هذا المستشفى محل بيمارستان نور الدين، واستفاد من ريع

(١) استطعت، مع المعماريين أولريك زيجل Ulrike Siegel، وأنتي فرنر Antje Werner، وبيش الباري، أن نزور هذه المنشأة ونلتقط صوراً لها قبل هدمها وإحلال مبني من المسلح محلها.

(2) PRO (FO 618-3/6.4.1901).

(٣) انظر الإبيش / الشهابي (١٩٩٦) ٢٥٧.

الأوقاف التي كانت موقوفة عليه منذ القرن الثاني عشر. وبجوار المستشفى الجديد تمت، في الفترة نفسها (١٣١٨ / ١٩٠٠ - ١٩٠١)، إقامة مصحة (amarxanah - دار الشفاء).^(٥)



شكل ١٩ مستشفى الغرباء، الرسم الهندسي

(١) هي على ما يبدو المبنى ذو القبة الذي نراه في صورة مجموعة يلديز، حيث أطلق على هذا المبني فيها "دار الشفاء". انظر كرد علي (سبتمبر ١٩٠١) ٧٩٤؛ PRO (FO 618-3 / 6.4.1901)؛ السلنامه ٣٢ (١٣١٨ / ١٩٠٠ - ١٩٠١) ٣٥٣، ٢٣٩؛ Weber (1998) Nr. 89. Photo IRCICA 90586/6-8.

تكلف بناء مستشفى الغربا ٨٠٠,٠٠٠ جنيه عثماني، وتم تجهيزها بأحدث التجهيزات الطبية، وسرعان ما أصبحت واجهة الإدارة؛ بل إن السلطان نفسه تلقى توثيقاً فوتografياً كاملاً لها، تظهر فيه غرف العمليات الحديثة^(١). وعنها كتب القنصل البريطاني: "...أصبحت هاوية الوالي المفضلة تفقد مباني المستشفى البلدي وافتتاحه ونجاح إدارته..." وكم أسعد الوالي ناظم باشا ما أعلنه الجنرال لويروس Loëros باشا (من كلية الطب الملكية) من أن ذاك المستشفى "في رأيه..أفضل مستشفى تحت الإدارة العثمانية في الدولة بأسرها...". هذا المبنى الرائع الواضح للعيان من على، كان يلعب دوره في ترويج حداثة البنية التحتية الجديدة للصحة العامة على أكمل وجه.

الأسواق

على أن أهم المشروعات التي قامت بها البلدية كانت مرتبطة بالنشاط التجاري. فسرعان ما أصبح سوق الحميدية أشهر وأكبر شارع تجاري في المدينة، وأقصر الطرق التي تربط بين المدينة القديمة والمركز العثماني الحديث الجديد. كان هذا السوق يربط أيضاً بين أهم منشأتين في المدينة، وهما الجامع الأموي والقلعة. وقد أقيم السوق في جانبه الغربي باستغلال المباني القديمة، بينما كان قسمه الشرقي جديداً تماماً في بنائه. أشرفت البلدية على بناء السوق، كما قام مهندسوها بإدارة عملية البناء. يبلغ طول المبنى ٤٥٠ متراً، ويُظلل شارعاً يتراوح عرضه بين ٨.٧٠ و ٩.٩٠ متراً.

(١) انظر collection Yildiz. IRCICA, Album: Sam Hamidiye Hastanesi; I.K.Ü. 90586
(2) PRO (FO 618-3/ 9.7.1904).

في عام ١٣٠١ / ١٨٨٣ تم شق شارع تجاري جديد كان امتداداً للسوق الجديد الذي يعود إلى القرن الثامن عشر، في اتجاه سوق المسكية. وكان هذا التعديل يمثل تغييراً حاسماً؛ حيث إن سوق الحميدية الجديدة وسوق الجديدة القديمة (الذي تمت توسيتها فيما بعد) ربطاً بشكل مباشر بين الجامع الأموي ووسط المدينة الجديد حول ساحة المرجة. وتم تسقيف السوق بالخشب سنة ١٣٠٤ / ١٨٨٦ (وفق الحصني) أو ١٨٨٩ (كما ورد في لسان الحال)^(٢١).

كان لإنشاء سوق الحميدية تأثير على سوق الجديدة الضيق، التي أقيمت في الأصل في عهد محمد باشا العظم سنة ١١٩٥ / ١٧٨٠-٨١ متاخمةً للخندق الجنوبي للقلعة، والتي تعرف الآن بالقسم الغربي من سوق الحميدية (شكل ٢١). في أوائل تسعينيات القرن التاسع عشر تم ردم هذا الخندق لتوسيع شارع السوق، وفي ١٨٩٤ تمت توسيعة سوق الجديدة (شكل ٢٢-٢٣). وبفضل المساحة التي نتجت عن ردم الخندق شمالي السوق أصبح من المتاح، في هذه الجهة، وعلى النقيض من الجهة الأخرى، أن تتم إضافة مساحات لتوسيعة الحوانين القائمة (شكل ٢٠). كان الجانب الأعظم من الصف الجنوبي من الحوانين ملائقاً للسوق الجديدة كما كان في ١١٩٥ / ١٧٨٠-٨١. وكان قد تم هدم أسوار المدينة غرب السوق عند بناء سوق

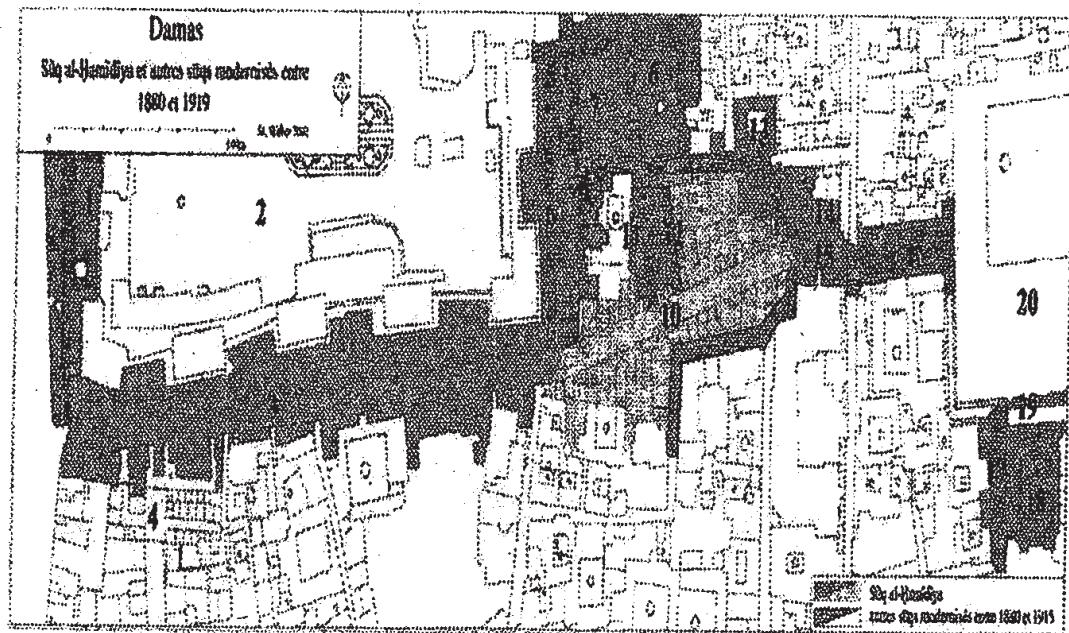
(٢١) حول الأعمال التي اضطاعت بها البلدية انظر: لسان الحال (١٢-١٦ / ١٨٩٩-١٩١) العدد ٤؛ السنامة ١٩ (٤ / ١٣٠٤؛ ٨٧-١٨٨٦؛ ٢٥٣؛ ٢٧ / ١٣١٢؛ ٩٦-١٨٩٥)؛ انظر أيضاً: الحصني (١٩٧٩) 3(1895) 210 f. (Plan S. 205); 4(1904) 224 (Plans ٢٧٣، ١)؛ PRO ٩٣؛ المتجد (١٩٤٩) 5(1913) 239 (Plans S. 232 f., 236 f.) (FO 618-3/ 30.4.1912); Weber (Reshaping of Damascus).

الحميدية^(١). كان سوق الحميدية في الشرق طريقاً يمر بين المساكن استفاد منه ملاك أراضيها في بناء منشآت تجارية^(٢). لم يكن سوق الحميدية متميزاً بطوله فقط، بل بارتفاعه الشاهق الذي جعله مشابهاً لطراز الأروقة الأوروبية في ذلك العصر. وكانت تحفه من الجانبين طرقات مستطيلة عريضة مزدادة بواجهات حديثة على مستويين. في المستوى الأسفل من السوق كانت المحال تطل بواجهاتها الجميلة المتساوية الاستقامة، وترتفع بأعلى مما كان معروفاً حتى تلك الفترة. أما سقف السوق المقبي الخشبي، فقد تم استبداله، كما حدث مع بقية أسقف شوارع الأسواق بعد حريق ١٩١٢، بسقف من التوبياء، لا يزال قائماً حتى اليوم، مما أعطى للسوق طابعاً حديثاً^(٣). أشرف البلدية على بناء السوق ووضع مهندسها البلدي رسمه الهندسي. وقد ساهم هذا السوق في إرساء معايير اتبعتها الأسواق الأخرى فيما بعد.

(١) يظهر تخطيط بوابة المدينة، التي بنيت في الفترة نفسها عند الطرف الغربي لسوق الجديدة وسوق الحميدية الجديدة في الغرب، أن سوق الحميدية كان الغرض منها أن تربط بين حي السوق بالقرب من المسجد الأموي وساحة المرجة (عبر سوق الجديدة).

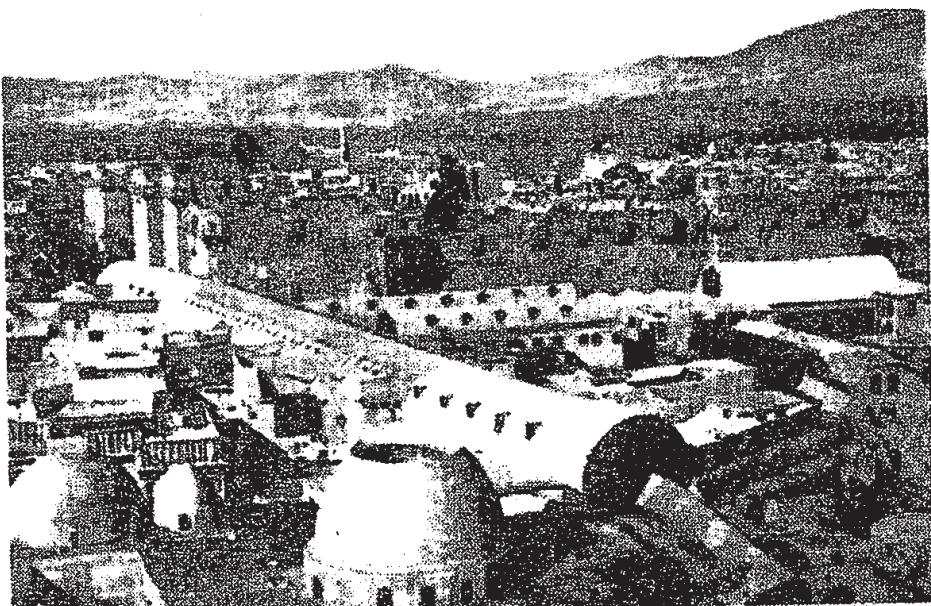
(٢) حول هذه النقطة: Weber (Reshaping of Damascus)

(٣) PRO (FO 618-3/ 30.4.1912)، انظر أيضاً: المجد (١٩٤٩)، الشهابي (١٩٩٠)، ١٤٦.

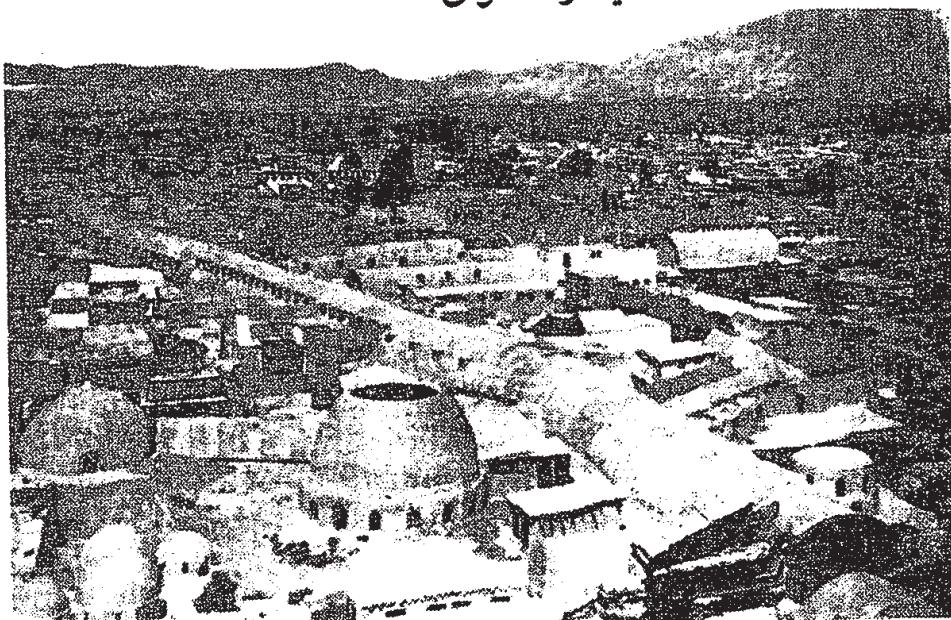


- | | | |
|---|-------------------|-----------------------------|
| ١١. سوق البورصة / ١٦. سوق المسكية العصر ونية الجديد | ٦. سوق القدسي | ١. سوق الخوجة |
| ١٢. سوق محمد بك / ١٧. سوق القوافين الطحان | ٧. البنك العثماني | ٢. القلعة |
| ١٨. سوق الصاغة | ٩. سوق العصر ونية | ٣. سوق الجديدة (الحميدية) |
| ١٩. سوق القباقبية | ١٤. وكالة العشا | ٤. سوق الأرואم |
| ٢٠. الجامع الأموي | ١٥. سوق الحميدية | ٥. البنك الألماني الفلسطيني |

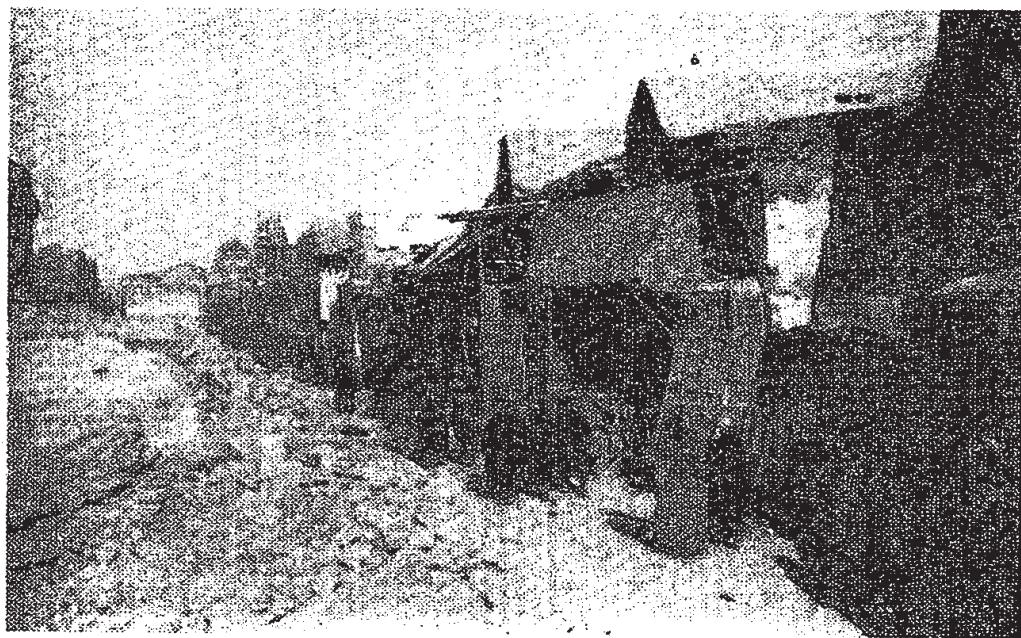
شكل ٢٠ سوق الحميدية



شكل ٢١: سوق الحميدية (في المقدمة) وسوق الجديدة (في الخلف إلى
اليسار)، حوالي ١٨٩٠



شكل ٢٢: سوق الحميدية (في المقدمة) وسوق الجديدة (في الخلف إلى
اليسار)، حوالي ١٩٠٥



شكل ٢٣: سوق الحميدية / الجديدة قبل ١٨٩٣ بقليل، أثناء بناء مبنى البلدية



شكل ٢٤: سوق الحميدية / الجديدة حوالي ١٩١٥
(الصور في شكل ٢٣ و ٢٤ تم التقاطها من الموضع نفسه)

صاحب هذا المشروع الضخم بناء مجموعة من المباني الملحقة، التي ربطت سوق الحميدية بوسط المدينة الجديد في ساحة المرجة، وعززت من دور هذا السوق في الربط بين المدينتين القديمة والجديدة (شكل ٢٠ و ٢٥). وبعد ارتفاع قيمة أراضي سوق الخيل بسبب قربها من ساحة المرجة، تم نقل هذا السوق إلى خارج المدينة (المرج) سنة ١٨٩٣-٩٤.

وقد شهدت سنة ١٣١٠ / ١٨٩٢، إلى جانب أعمال الطرق الخاصة بالسوق العتيق (١٢٦٥ متراً مربعاً)، إنشاء سبيل. وتم تعبيد الشارع الواقع إلى الجنوب مباشرة بين عامي ١٣٠٦ / ١٨٨٨ و ١٣٠٧ / ١٨٨٩، وفي سنة ٩٠-١٨٨٩ تم رصف أرض سوق الزرابيلية في فترة سابقة. وكان قد تم رصف أرض سوق على امتداد سوق السروجة سنة ١٣٠٤ / ١٨٨٦، ولا شك أن المقصود بها سوق السروجية الذي تم تجديده أواخر القرن التاسع عشر على طراز سوق الحميدية^(١). وفي الفترة نفسها تم تعبيد وتنظيم المنطقة الواقعة إلى شرق سوق الحميدية والتي تربطه بباب البريد وسوق المسكية، فنشأ بذلك عمر يوصل إلى الجامع الأموي^(٢). وعلى هذا النحو نشأ في الجزء الغربي من المدينة محورٌ جديد يربط الجامع الأموي بساحة المرجة مروراً بسوق الحميدية، مع بروز المنطقة أكثر جهة الغرب بمراسي

(١) السلنامة ١٩ (١٣٠٤) ٤١٤٦ (٨٩-١٨٨٨ / ١٣٠٦) ٤٢٥٢ (٢١-١٨٨٦ / ١٣٠٤) ٤٢٢ (٩٤-١٨٩٣ / ١١-١٣١٠) ٤١٥٥ (٩١-١٨٩٠ / ٠٨) ٤١٥٥ (٩٣-١٨٩٢ / ١٠-١٣٠٩) ٤٢٤ (٩٤-١٨٩٥ / ١٣-١٣١٢) ٤٢٧؛ f.٢٦١.

(٢) ورد في السلنامة في ١٣٠٧ (٩١-١٨٩٠ / ٠٨) ذكر لإنشاء مبني يضم ٤٢ حانوتاً: السلنامة ١٥٥ (٩١-١٨٩٠ / ٠٨-١٣٠٧) ٢٢.

بردي، ودار المعلمين، ومستشفى الغربا والخديقة البلدية (شكل ٢٥ و ٢٠). كان أصل هذا المحور الجديد، المجلس البلدي.

الخلاصة

لم تدخل دمشق، أحد مراكز الثقافة الشرقية الكلاسيكية، عصر الحداثة الحضرية مع الانتداب الفرنسي (١٩٢٠ - ١٩٤٦)، على عكس ما يؤكد الكثيرون. لقد عرفت عاصمة الشام، منذ إصلاح الولايات في ١٨٦٤، تغيرات عميقة قادتها البلدية، كما أوضحنا في هذا المقال بالعديد من الأمثلة المتعلقة بالفضاء العام، ووسائل النقل، والبنية التحتية، ونظام الصحة العامة، وكذلك التجهيزات التجارية والقطاع العقاري. وقد ركز المخططون بشكل أساسي على بناء حي جديد خارج حدود المدينة القديمة، ومركز جديد للمدينة حول ساحة المرجة، كما ركزوا على إقامة سوق الحميدية وعدد من الأسواق غربي المدينة. بل إن الأفكار الإدارية الجديدة المتعلقة بالمباني الخاصة، والتي صدرت لها مجموعة متكاملة من اللوائح، فضلاً عن توسيعة الطرقات أفضت إلى تغيير طابع المدينة القديمة نفسها. وقد تباهت البلدية بأنها استطاعت في ١٣١٢ / ١٨٩٥ - ٩٦ أن تشق قنوات بطول ٣٠٣ كم، وتزيد مساحة الطرقات بحوالي ٢١٨٠٠ متر مربع، وأن تنشئ شوارع جديدة بمساحة ٧٢٠٠ متر مربع، كان معظمها في المدينة القديمة.^{٣٠}

(٣٠) السلنامة ٢٧ (١٣١٢ / ١٨٩٥ - ٩٦) ٢٦٨. السلنامة ٢٢ (١٣٠٧ / ١٨٩٠ - ٩١) ٢٦٨. حول أعمال الطرق والقواعد التي كانت تنظمها، انظر عبد النور (١٨٩٦) فقرة ١ وما بعدها.

لم تكن دمشق حالة قائمة بذاتها في أي وجه من الوجوه، إذ نلحظ تطورات مشابهة تماماً في العديد من المدن العثمانية الأخرى. فقد أوضح جنز هانسن، على سبيل المثال، أن المجلس البلدي في بيروت لعب دوراً جوهرياً في تحديد، المدينة ومشهدتها الحضري. فعلى الرغم من أن بيروت كان بها، كما كان في مدن موانئ أخرى، جاليات أجنبية كبيرة وأكثر تأثيراً، فقد كان دور تلك الجاليات في الدفع نحو التحديث والتخطيط محدوداً على ما يبدو. تطورت إذن المدن الرئيسية في الدولة العثمانية، منذ أواسط القرن التاسع عشر، في اتجاه متناسق؛ حيث أظل قطاع البناء لوائح مشتركة، وقادتها مؤسسات إدارية جديدة، بل وفهم متجلد لما تعنيه المدينة والعمارة، لتصل في النهاية إلى مشهد حضري مشترك. ففي العديد من المدن في الدولة العثمانية نجد أشباهها لساحة المرجة في دمشق تقام لتصبح قلب الحي الإداري الجديد. ومن ذلك ما نجده في ساحة التل بطرابلس الشرق ببرج الساعة القائم في قلبها. الأمر نفسه ينطبق على ساحة البرج في بيروت، بميلادها وبفكرة التطور التي تنتق بها، حيث تتشابه كثيراً مع ساحة المرجة في دمشق. لقد كانت مدن الدولة العثمانية، مثل دمشق وبيروت وكاستامونو، وغيرها كثيرة^(١)، صورة للمبادئ الجديدة المتعلقة بالحياة العامة، وحضور السلطة، والإدارة الحضرية والحكم الحضري. باختصار، كانت المدينة في حد ذاتها جزءاً أخذاً من عالم في طور التحديث.

ومع قواعد البناء الجديدة وإنشاء جهاز للتخطيط الحضري، وظهور خبراء جدد أصبح من الممكن تطوير نمط جديد من الإدارة الحضرية، لم يكن معروفاً في

(١) حول كاستامونو: Hanssen / Philipp (1999). وحو لهذا الموضوع بشكل عام: / Eyupgiller Weber (2002).

شكله هذا بالشام، وذلك لأن هذا التخطيط الحضري لم يقتصر على مجرد قواعد مكتوبة، بل قواعد تم تطبيقها على نطاق واسع. وأنشئت العديد من الأحياء السكنية وفق قواعد التخطيط الحضري الجديدة، وظهر مركز تجاري جديد في سوق الحميدية ومركز إداري جديد حول ساحة المرجة. هذا فضلاً عن توسيعة العديد من الشوارع، وإنشاء شبكة بنية تحتية جديدة، ونظام منشآت صحية عامة والعديد من الخدمات الأخرى. كان وراء كل تلك المشروعات بالتأكيد كون دمشق قد أصبحت عاصمة ولاية نموذجية بعد مذابح ١٨٦٠، فأضحت محطة اهتمام إصلاحي كبير. لقد كان خلق مساحات تجارية وسكنية جديدة، تقام وفق نماذج التخطيط الجديدة، جزءاً من سبل التغلب على الأزمة السابقة^(١). وعلى ذلك، فالصورة الشائعة ل المجتمع متحفظة في الإصلاحات، صورة خاطئة تماماً بكل تأكيد^(٢).

كانت مجموعة السكان الأكثر ثراءً هي المسيطرة على المؤسسة المسئولة عن التدخل في الميدان الحضري، فأضحت تلك المؤسسة، وبالتالي، مراعيةً لمصالح تلك الفئة، وغدت السياسة البلدية تعبيراً عن طموحات تلك الطبقة في المجتمع. ولم تكن الإصلاحات في مجالات النقل العام، والبنية التحتية، والتجارة، والصحة مجرد قرارات بل كانت أيضاً تعبيراً عن المصالح العامة والخاصة، وهو ما يتضح على وجه الخصوص في حالة الأسواق. ولكن على الرغم من تضارب المصالح، فإننا لا نجد في المصادر سوى شذرات قليلة عن معارضه عملية التحديث الحضري في حد ذاتها،

(١) حول المنشآت التجارية: Weber (2000), (Reshaping). حول المساكن: (Weber (2002).

(٢) حول هذا الموضوع: Bernard Lewis, *The Emergence of Modern Turkey*, Oxford: 1961.

باستثناء حالة بناء سوق الوالي مدحت باشا، والتي وجدنا حولها معارضات قوية بسبب هدمه للمباني التي كانت تقع في مسار السوق الجديدة^(١). كانت الصحافة هي منبر التعبير عن الانتقادات الموجهة للبلدية، وعبر الصحافة أيضاً كانت تمر المطالبات العامة^(٢).

على أن كفاءة المؤسسة البلدية في استخدام مواردها المالية أمر يصعب تقسيمه. فحتى وإن كانت قائمة الإنجازات الرائعة تشهد بأن البلدية قد لعبت، بكل تأكيد، دوراً خالدًا في التحولات الحضرية في دمشق بين نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، فإننا نستطيع وبكل ارتياح أن نعتقد أنها كثيراً ما كان التقصير يعتور أداءها مقارنة بما لها من إمكانيات. بيد أن مبادئ مؤسسة المشاركة، واستقلال الإدارة المالية، وإدارة الفضاء العام عن طريق تخطيط حديث، كانت مطبقة على نطاق واسع، مع اعترافنا بوجود بعض الصعوبات بالتأكيد. نستطيع أن نقرأ نشاط المجلس البلدي بسهولة في المشهد الحضري، حتى وإن كان استغلال الإمكhanات الجديدة التي وفرها وضع الاستقلال البلدي ليس على المستوى المتظر منه في كل الأحوال، مصداقاً لكلمات كرد علي:

لعمري لو سُلّمت واردات البلدية إلى رجل أمين عارف بأصول
الإدارة ذي كفاءة لتنفيذ قانون البلدية قولًا وفعلاً (...) لأن أصبحت
دمشق في بعض سنين زهرة البلاد العثمانية، وربما ضاحت المدن
الأوروبية بانتظامها وحسن هندامها".^(٣)

(١) حول هذه النقطة: f. 157 Weber (2001).

(٢) كان كرد علي، بالذات، من منتقدي البلدية. انظر على سبيل المثال: المقتبس، ١٠ أكتوبر ١٩١٣.

(٣) كرد علي (١٩٠١) ٧٩٧.

اعضاء المجلس البلدي (١٨٧١-١٩٠٠)

	العظمة، أمين بك
	العظمة، إسماعيل أفندي
	العظمة، محمد بك
	الأيوبي، خليل أفندي
	الأيوبي، م. علي أفندي
	الأيوبي، سليم أفندي
	البغدادي، محمد أغا
	بحري، جبران أفندي
	البارودي، م. حسن أغا
	البيقاني، عبد المجيد
	بيروس، روفائيل أفندي
	بازرباسي، مصطفى أغا
	بيطار، عثمان أفندي
	بطرس أفندي
	بوظو، محمود بك باشا
	الدالاتي، علي أفندي
	داود أبو شمس أفندي
	فرحاني، محمد أفندي
	فارس، عطاء أفندي
	جلاد، محمد أفندي
	جناجا، حنا أفندي
	الغازي، عبد الرحمن أفندي
	الغازي، إسماعيل أفندي
	الغازي، سليم أفندي
	جبران، أسمار أفندي
	حاج، غالب أفندي
	حاخامباشي، روفائيل أفندي
	حكيم، عبد المجيد أغا
	حكيم، روفائيل أفندي
	الخلبي، بكرى أفندي
	الخلبي، دروش أفندي

	الخلبوبي، طالب أفندي
	الحزاوي، م. نصيб أفندي
	الحسني، علي باشا
	حسيني، أبو السعود أفندي
	خياط، سالم أغاخنون
	خوجة، محمود أفندي
	الحسيني، أبو السعود أفندي
	الحسيني، م. علي أفندي
	الحسني، عبد الله أفندي
	الحسني، مسلم أفندي
	ابن علي، م. أغاخنون
	ابن صالح بك، سعيد بك
	ابن شيخ الاري، م. أفندي
	ابن تقى الدين، عبدة أفندي
	إبراهيم مرقس أفندي
	كلهلي، سعيد أغاخنون
	الكيلاني، عطا الله أفندي
	الكيلاني، م. شريف أفندي
	الكيلاني، م. سعيد أفندي
	الكيلاني، سليم أفندي
	الكرزيري، م. نصيб أفندي
	الكرزيري، نوري أفندي
	لقيس، أسبار أفندي
	مردم بك، أحد مختار
	مردم بك، حكمت باشا
	مشهبندي، عبد الله أفندي
	مؤيد باشا، عبد القادر
	مفتى، أحد أفندي
	مفتى، توفيق أفندي
	محمد أسعد أفندي
	محمد حبيب أفندي

المهيان، هاشم أفندي
المهيان، حسين أفندي
المهيان، يوسف أغا
منير، م سعيد أفندي
منياني، أحد أفندي
مصطفى بك
مرادي، موسى أفندي
مرتبة، عباس أفندي
نفيط أفندي، أحد
النوري، ليهاد أغا
النوري، محمد أغا
قبواث، أنطون أفندي
القاي، أحد أفندي
القاري، عطا أفندي
قارصيل، خالد أفندي
قطانة، محمود أفندي
القوبياني، كمال أفندي
القوبياني، م. كمال أفندي
القوبياني، محمود أفندي
القدسى، كمال أفندي
القدسى، سعيد أفندي
القدسى، سليم أفندي
القوتلى، أحد عزت أفندي
القوتلى، سليم أفندي
القاديري، صالح أفندي
رجلة، سعيد أغا
رية، عباس أفندي
رأفت بك
روفائيل حكيم أفندي
ركاب، محمود أفندي
شاكر بك